مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٦٧

الثلاثاء، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد سومافيا
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/362)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/362)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الجزائر وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي وغانا وليبريا ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبريا) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد لعمامرة (الجزائر)، والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد ويلموت (غانا)، والسيد غامبري (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوارد في الوثيقة S/1996/362.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: S/1996/353، رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1996/377، رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول هو ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، يسرني أن أراكم تديرون باقتدار أعمال المجلس لشهر أيار/مايو. ويثلج صدر وفدي بوجه خاص الاهتمام الذي تحظى به الأزمة الليبرية في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والأمم المتحدة - إلى إيجاد تسوية سلمية تفاوضية.

واسمحوا لي أن أعرب، باسم شعب ليبريا، عن امتناننا وشكرنا الدائمين للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على ما يبديه من تعاطف وترابط وجداني تجاه معاناة شعبنا الناجمة عن أكثر من ست سنوات من الحرب. وفي الحقيقة، ينعكس حسن رأيه في توصياته المتأنية إلى مجلس الأمن، وخصوصا توصيته بأن تواصل الأمم المتحدة العمل في ليبريا من خلال استمرار تواجد بعثة مراقبيها، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، في البلد. والرسالة، في رأي وفدي، واضحة. يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يبقيا الأزمة الليبرية قيد النظر إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم.

وفي هذا الصدد، نرحب مع التقدير بالتقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وهو التقرير الوارد في الوثيقة S/1996/362 المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، والذي يتضمن بيانا بالقتال الذي دار في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل، ويقترح خطوات يتعين اتخاذها دعما لاتفاق أبوجا الذي يتعرض الآن لضغوط خطيرة.

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية الليبرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، قطع الشعب الليبري طريقا مضنيا للتوصل إلى تحقيق تسوية من خلال التوافق السياسي والمصالح الوطنية. ويذكر أنه قبل تدخل الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طـُلب إلى الأمم المتحدة أن تقوم بالوساطة في الأزمة. وفي ذلك الوقت، كان الرد أن ميثاق الأمم المتحدة يمنعها من التدخل في الشؤون التي تقع أساسا في النطاق الداخلي لدولة عضو. وفيما ترددت الحرب إلى تدمير عشوائي للأرواح والممتلكات، وفرضت تدفقات هائلة للمدنيين العزل طلبا للملاذ في بلدان مجاورة، أنشأت الجماعة الاقتصادية لجنة الوساطة الدائمة التي أوكل إليها التوسط لحل الصراع.

ودعت خطة السلام التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنشاء فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية ليقوم برصد وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية تتضمن الفصائل المتحاربة والأحزاب السياسية ومختلف مجموعات المصالح، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال سنة واحدة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٠، أرسل فريق الرصد إلى ليبريا لتطبيق وقف إطلاق النار، ولتوفير غطاء أمني لمونروفيا التي كانت مقرا للحكومة المؤقتة فيما بعد لإدارة شؤون البلد وتنظيم خطط الانتخابات والعودة إلى الحكم الديمقراطي المدني. ومع ذلك، لم يبد لبعض الأطراف المتحاربة أن هذه التدابير السياسية المؤقتة تلبي شواغلها على نحو كاف. وبالتالي، فإن حالة الجمود العسكري بين الفصائل المتحاربة أدت إلى طريق مسدود في عملية السلام. ومن ثم بذلت جهود عديدة لإعادة إحياء عملية السلام.

ومن خلال المبادرات الدبلوماسية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تم التوقيع على اتفاق بين الفصائل المتحاربة والحكومة المؤقتة وذلك في جنيف في تموز/يوليه عام ١٩٩٣. ودعا الاتفاق، في جملة أمور، إلى إنشاء قيادة تنفيذية جماعية أو مجلس دولة يتكون من ممثلي الفصائل الثلاث المتحاربة وإثنين من المجتمع المدني. وكان الهدف من آليات الدعم الأخرى - من قبيل فريق موسع للرصد تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتوفير قوات إضافية من دول من غير الجماعة الاقتصادية، وقيام مجلس الأمن بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا - تعزيز عملية السلام. ووقعت جميع الأطراف على الاتفاق في كوتونو، بنن، يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وقد تمخض عن اتفاق كوتونو إنشاء أول مجلس دولة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، ونصِّب في عام ١٩٩٤، وأن الإبطاء في تقديم المساعدات الموعود بها إلى فريق موسع للرصد تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى عدم استعداد الأطراف المتحاربة لاحترام التفاهم الذي تم التوصل إليه، أعاقا التنفيذ الكامل لاتفاق كوتونو.

وفيما عانت عملية السلام من نكسات أخرى، كان رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جيري ج. راولنغز، رئيس جمهورية غانا، يجري مفاوضات. وقد أدت جهوده إلى توقيع اتفاق أكوسومبو. وكانت نقطة الخلاف حقيقة لأن الاتفاق لم يتناول على نحو كاف المسألة الرئيسية، ألا وهي نزع السلاح، وإنما دعا إلى إعادة تشكيل مجلس الدولة. وترتب على مجلس الدولة المعاد تشكيله من خلال ضمه المزيد من القادة العسكريين وقادة الفصائل تنحية الأعضاء المدنيين جانبا. وأدى هذا الأمر إلى احتجاج عنيف في صفوف الليبريين داخل البلد وخارجه مؤداه أن اتفاق أكوسومبو كان محاولة لاسترضاء قادة الفصائل.

ولقد سعى اتفاق أكرا الموقَّع يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى توضيح اتفاق أكوسومبو، لكنه لم يسو مسألة تشكيل مجلس الدولة.

وبسبب حالة الجمود هذه، عقد اجتماع أبوجا. وتناول اتفاق أبوجا في نهاية المطاف تشكيل مجلس الدولة بحيث يتضمن رئيسا مدنيا، ورؤساء الفصائل الثلاث المتحاربة الرئيسية، وإثنين من المدنيين الآخرين بما يحقق التوازن في التمثيل. وأن تنصيب مجلس الدولة يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ قد عزز آمال الشعب الليبري والمجتمع الدولي في أن عملية السلام حظيت بفرصة أفضل للنجاح، بعد بضع سنوات من الحرب بين الأشقاء التي نتج عنها جرح أو مقتل ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة، وتدمير الاقتصاد والهيكل الأساسي الهش، والترحيل الإجباري لحوالي مليون ليبري من البلد، والتشريد الداخلي لما تبقى من السكان.

ولقد أعدت سرد البدايات المبكرة للسعي إلى تحقيق السلام في ليبريا لاسترعاء الانتباه في الدرجة الأولى إلى حقيقة أن الليبريين بذلوا جهودا شاقة ومضنية لتحقيق السلام وإنقاذ البلد من عقلية الحصار. والمؤسف أن الأحداث التي سبقت اندلاع الأعمال العدائية والحالية أثبتت خلاف ذلك. فاليوم لا تبدو ليبريا أنها أقرب إلى السلام مما كان عليه الحال عند اندلاع الحرب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. واتفاق أبوجا الذي دعا إلى نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني، وإعادة توطين اللاجئين الليبريين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في آب/أغسطس ١٩٩٦ تحت إشراف دولي، ما زال إلى حد بعيد دون تنفيذ.

وإن استئناف الأعمال العدائية يوم ٦ نيسان/أبريل، مثلما أشير إليه في تقرير الأمين العام، لا يزال، للأسف، مستمرا. ووقف إطلاق النار وغيره من التدابير التي دعا إليها الاجتماع الوزاري للجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو الاجتماع الذي عقد في أكرا يومي ٧ و ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ لم تحظ بالاحترام. ونتيجة لذلك، حدث انهيار للقانون والنظام، وبات مجلس الدولة عاجزا عن القيام بأعماله، بالنظر إلى أن بعضا من أعضائه غادروا البلد ولم يعودوا إليه بسبب عدم إمكانية ضمان سلامتهم. ونفس الشيء ينطبق على معظم موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ومحنة أفراد الشعب الليبري باتت أشد وطأة لأنهم ما زالوا الضحايا الأبرياء للحرب، ويتعرضون للحصار في الداخل، وللأسف يواجهون الازدراء في الخارج. والتقرير الذي صدر مؤخرا عن الليبريين الذين فروا من البلد، وهو التقرير الذي لقي اهتماما دوليا واسع النطاق من قبل وسائط الإعلام، يمثل وصفا أليما لحالة البلد الراهنة.

إن ليبريا - وهي بلد تمتع بالسلام والاستقرار كدولة حرة ذات سيادة ومستقلة لما يزيد على ١٣٠ سنة، التي كانت، على حد تعبير أحد الزعماء الأفارقة:

"نبراسا للأمل بالنسبة لبقية أفريقيا المستعمرة بأن الأفارقة قادرون على حكم أنفسهم".

تبدو الآن كأمة ضالة اضطر مواطنوها إلى الهرب من الحرب في سفن متجولة حكم عليهم بأن ينتقلوا من ميناء إلى آخر ريثما يستجاب للنداءات بأن تفي البلدان بالتزاماتها القانونية الدولية لتوفير المأوى لليبريين الذين يطلبون اللجوء إليها فرارا من الحرب، كما هو الحال بالنسبة لمآساتهم المحزنة.

واسمحو لي بأن أسجل التقدير القلبي للشعب الليبري لأمين عام الأمم المتحدة ومعاونيه، وإلى أمين عام منظمة الوحدة الافريقية وإلى الحكومات، ولا سيما حكومات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي ناشدت بقبول اللاجئين وحثت على ذلك وقدمت المساعدة من أجل إعادة توطينهم فورا. ونشكر أيضا الحكومات التي وافقت على استضافة آخر موجة من اللاجئين.

ويتحسر الليبريون إذ يرون مواطنيهم الذين انيطت بهم مهمة إخراج البلد من دائرة الصراع بين الأشقاء وقد أصبحوا غير مبالين، على ما يبدو، بما يحدث من بؤس ومعاناة وإذلال وسخرية أمام المجتمع العالمي. وبالرغم من حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن، لا تزال البنادق وسائر الأسلحة المدمرة تدخل البلد، وبهذا تعمل على بقاء آلية الحرب للفصائل المتحاربة.

وفي هذا المقام نحث مجلس الأمن على أن يطالب بالالتزام الصارم بالحظر، وأن يعمل على تنفيذ الجزاءات ضد جميع المنتهكين المعروفين لهذا الحظر. وعلاوة على ذلك، نقترح أن ننظر في نظام للجزاءات ضد أولئك الذين يساعدون ويحرضون على الجهد الحربي لمختلف الفصائل المتحاربة. وهنا، تجب الاشارة بصفة خاصة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي ساعدت على اطالة الحرب بسبب نهمها الذي لا يشبع للحصول على مخزون ليبريا من الثروات المعدنية وجشعها للحصول عليها بأقل من أسعار السوق دون أن يعود ذلك بأي نفع على الشعب الليبري. ولا شك أن هذا المسعى المتسم بانعدام الضمير قد أبرز النفاق والتناقض في أوساط معينة فيما يتعلق بالأزمة الليبرية. ومن ثم، تقوم الحاجة إلى رد كاف ومتضافر ومنسق من جانب المعنيين الرئيسيين في السعي إلى إنهاء الحرب.

ويناشد الليبريون، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، مجلس الدولة من أجل إنهاء الأعمال العدوانية في أقرب وقت ممكن. ومما يذكر أنه، منذ اندلاع القتال، كانت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية والحكومات الصديقة استهدفت دفع مجلس الدولة إلى التحرك في اتجاه وقف الأعمال العدوانية، وفرض وقف إطلاق نار دائم، وانسحاب القوات المتحاربة من مونروفيا ووزع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المدينة، من بين أهداف أخرى. وقد قدم مجلس الدولة مؤشرات بأنه سيلتزم بالتوصيات التي اعتمدتها لجنة التسعة الوزارية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن تعزيز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عنصر حيوي في هذه الممارسة حتى يتسنى تنفيذ ولايته بموجب اتفاق أبوجا. ومرة أخرى، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المادي وغيره لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولئن كانت لدى البعض تحفظات بشأن امكانية بقاء الفريق كقوة لحفظ السلام يجب ألا ننسى أنه تحمل مسؤولية كان يجب أن تتحملها الأمم المتحدة. وبما أن الأمم المتحدة اعتمدت عليه لتوفير الأمن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، فإن وظائفهما المتصلة بهذا الهدف تكميلية. وتنخرط بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهد تعاوني مشترك لن يؤتي ثماره إلا بعد حصولهما على الدعم المطلوب.

وإذا كانت الجهود الرائدة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تستهدف تنفيذ أحكام الميثاق التي تشجع المبادرات دون الاقليمية في التسوية السلمية للنزاعات، فإن الخطأ الرئيسي في هذا الحكم يحتاج في رأينا، إلى تصحيح. ويجب أن يعدل الميثاق لضمان مزاولة أية آلية دون إقليمية لحفظ السلام أعمالها عندما يقر مجلس الأمن إنشاءها بتمويل من الأمم المتحدة.

وللأسف، إن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد هددت بأنه بسبب عدم توفر الارادة السياسية الواضح من جانب زعماء الفصائل المتحاربة وعدم توفر الدعم من جانب المجتمع الدولي، قد تضطر إلى الانسحاب من ليبريا. وكما يذكر الأمين العام في تقريره، سيتخذ زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قرارا خلال مؤتمر قمتهم، المقرر عقده في بداية آب/أغسطس. وفي هذا السياق، وحيث أن الحالة في ليبريا لا تزال خطيرة بالنظر إلى استمرار القتال، فإننا نناشد رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جيري رولنغز، أن ينظر مرة أخرى في عقد مؤتمر القمة في الشهر المقبل.

وبالنظر إلى البلبلة المتزايدة فيما يتعلق باستمرار دور فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا من الحتمي أيضا ألا يجري التخلي عن البلد. ومن الضروري في الواقع إلقاء نظرة جديدة على المقترحات السابقة فيما يتعلق بدور معزز تقوم به الأمم المتحدة في عملية السلام. ولهذا نوصي على مجلس الأمن بأن يوافق على التوصيات الواردة في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولا سيما الاقتراح الخاص بأن ينظر في وزع قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في ليبريا. وكما عرض الأمين العام، يمكن ضم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى قوة أكبر. وهذا الترتيب سيقضي على النقص في الأمور السوقية وفي التمويل وهو لا يزال يمنع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من القيام بمهمته. وعلاوة على ذلك، سيضمن الانخراط النشيط من جانب الأمم المتحدة في حل الصراع الليبري.

لقد عقد الليبريون في جميع أنحاء الولايات المتحدة، منذ اندلاع القتال في ٦ نيسان/أبريل، مظاهرات شعبية وشاركوا في دعم المشاعر التي أعربت عنها الغالبية العظمى من الليبريين في الوطن الأم وفي الخارج بتقديم التماسات إلى الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة والدول الصديقة الأخرى. وقد طالبوا بالانهاء الفوري للأعمال العدوانية الحالية وعبروا عن رأيهم بأن الليبريين يتمتعون بالارادة السياسية والقدرة على تقرير مصيرهم دون خوف أو

ارهاب إذا ساد مناخ خال من العنف والبنادق. وقد طالب الشعب الليبري بتوفير الظروف التي يجري فيها تجريد المتقاتلين وتسريحهم وإعادة ادماجهم في المجتمع المدني، حيث يستطيع أبناؤه الذين يعيشون في الخارج كلاجئين من العودة وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة تحت إشراف دولي يمكن تنظيمها حتى يستطيع كل فرد، بما في ذلك الزعماء العسكريون، أن يشاركوا حقا في انتخاب زعماء البلد.

علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن القيادة المنتخبة ديمقراطيا هي وحدها التي يمكن أن تضمن لهم الحرية والحماية حتى يمكنهم التمتع بالحقوق التي وهبها الله لهم والمتمثلة في الحرية والسعي لتحقيق السعادة، كما هو منصوص عليه في الدستور الليبري.

وباسم شعب ليبريا أود أن أعرب عن شكرنا العميق لجميع الحكومات الصديقة، والوكالات المانحة والمنظمات الإنسانية التي ما زالت تقدم المساعدة لشعبنا في ساعة الضيق. ونُعرب أيضا عن أسفنا إزاء المعاناة والخسائر التي لحقت بهم نتيجة لاستئناف القتال في ليبريا في الآونة الأخيرة.

وإن ما تكشفت عنه الأحداث في ليبريا لمأساة إنسانية. وعندما يفر ما يقرب من نصف سكان البلد بسبب ظروف الإرهاب والحرمان الشديد، حيث يخشون فيها على حياتهم، ويخضع ما تبقى من السكان في البلد لأعمال عسكرية هجومية يوميا تقريبا، يصبح من الضروري أخلاقيا أن يهب ذوو النية الحسنة لإغاثتهم، وتلك الضرورة الأخلاقية هي نفسها التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة والتي تمثل اليوم مبرر وجود هذه المنظمة. وكما اتخذت الأمم المتحدة إجراءات حاسمة في حالات صراع أخرى لا تختلف عن حالة ليبريا، فإننا نناشد الممسكين بمقاليد الأمور في الأمم المتحدة أن يستخدموا مشاعرهم الإنسانية السامية لإنقاذ ليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد راقبنا جميعا بهلع خلال الشهرين المنصرمين ليبريا وقد انزلقت من حالة الأمل إلى حالة اليأس. ولقد انحرفت ليبريا، يدفعها أمراء الحرب، عن طريق السلام والمصالحة الوطنية.

وقبل أشهر قليلة فقط، تحدثنا بأمل عن اتفاق أبوجا للسلام، وعن الدور الرائد لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوصفه قوة إقليمية لحفظ السلام، وعن الإسهام الهام الذي قدمته الأمم المتحدة - وبخاصة بعثة مراقبي الأمم المتحدة - في عملية السلام. فلقد تم تنصيب مجلس انتقالي للدولة، وكنا نتطلع بأمل إلى الانتخابات في آب/أغسطس. وكنا نتوقع من زعماء ليبريا الانتهاء مما تبقى من الخطوات المطلوبة بموجب اتفاق أبوجا وذلك لكي يتمكن الليبريون أخيرا من التمتع بالسلام الذي سعوا إليه طوال ست سنوات من الحرب الأهلية. والآن يبلغنا الأمين العام في تقريره بأن القتال عرض للخطر الشديد عملية أبوجا للسلام وأتى على المكاسب التي تحققت خلال الشهور القليلة الماضية.

وكما لاحظت السفيرة البرايت خلال زيارتها لمونروفيا، في كانون الثاني/يناير، تتمثل المشكلة في ليبريا في الصراع على السلطة بين قلة من النخبة. ففي نيسان/أبريل دلل زعماء الفصائل هؤلاء على تمسكهم بمصالحهم الذاتية بدلا من الالتزام بمصلحة شعبهم. لقد أشعلوا من جديد أعمال العنف؛ وحولوا مونروفيا من ملاذ آمن إلى ساحة حرب؛ وقاموا بنهب معدات وكالات الإغاثة التي كان هدفها الأوحد مساعدة الشعب الليبري. واليوم يسوق المقاتلون علانية قوافل من السيارات المسروقة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أنحاء مونروفيا. ولقد أجبرت حكومة بلدي على القيام بعملية إجلاء طارئة لمعظم أفراد المجتمع الدولي من ليبريا. ولم تبق هناك سوى قلة من المراقبين العسكريين العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وفي غالب الأحيان يحول القتال دون قيامهم بأية محاولة للاضطلاع بالمهام الأساسية لولايتهم. وإننا نشعر بالغضب إزاء نهب الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والكنائس، والمستشفيات، ومنازل الشعب الليبري.

ما الذي يمكننا أن نفعله؟ والجواب هو ألا نتخلى عن ليبريا. وإننا نتفق مع آراء الأمين العام الواردة في

تقريره - وهو أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يشارك في الجهود التي ترمي إلى تقديم الغوث لشعب ليبريا وإحلال السلام. وإن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اضطلعت بدور ريادي في هذا الصدد. فقد وضع اجتماع وزراء خارجيتها، المعقود في أكرا بتاريخ ٧ أيار/مايو، خطة من أجل تفعيل عملية السلام. وهذه الآلية من أجل عودة ليبريا إلى اتفاق أبوجا توفر خطوات ملموسة تتطلبها عملية تفعيل عملية السلام. وتتضمن هذه الخطوات استعادة وقف إطلاق النار، وسحب جميع المقاتلين من مونروفيا، ووزع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أنحاء المدينة واستعادة مونروفيا وضعها كملاذ آمن.

وهذه الخطوات ضرورية إذا أريد للمشاركة الدولية أن تستمر. وهذه هي الرسالة التي وجهتها حكومة بلدي إلى الأطراف الليبرية من خلال وفود رفيعة المستوى أوفدناها إلى مونروفيا في الأسابيع الماضية. وإننا نثني على بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضوح مقصدها وتفانيها في مواجهة الصعاب الهائلة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤيد هذه المبادرة الهامة من جانب بلدان المنطقة.

ولقد قدم اجتماع أكرا لليبريا فرصة أخرى للعودة إلى جادة السلام. وينبغي لزعماء ليبريا أن يحددوا مرة أخرى أي مسار يتبعون. ونحن نأمل أن ينفذوا الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا في أكرا. وينبغي لأمراء الحرب الليبريين أن يأمروا قواتهم بإلقاء السلاح ومغادرة مونروفيا بسلام. وينبغي لقادة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يعيدوا تأكيد سيطرتهم على مونروفيا. ويجب على مجلس الدولة أن يبدأ العمل بوصفه الحكومة الانتقالية التي توخاها اتفاق أبوجا. وينبغي لمجلس الأمن بانتهاء هذا الأسبوع أن يتخذ قرارا بشأن مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ولقد اسعدنا استمرار التزام دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والخطوات التي اتخذها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لنشر أفراده في مونروفيا. وأننا نشجعهم على استمرار هذه الجهود. ولذا، فإننا نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة لفترة ثلاثة أشهر. ونفعل ذلك لأننا لم نفقد الآمال تجاه ليبريا - الآمال بأن يمسك الليبريون بزمام مصيرهم وينتشلوا بلدهم من القبضة الخانقة لأولئك الذين لا يريدون سوى تدميره؛ الآمال بعودة القانون والنظام مرة أخرى إلى ليبريا؛ الآمال بأن تتمكن ليبريا من التخلص من قبضة الحرب.

وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة ستراقب حكومة بلدي عن كثب لترى ما إذا تحققت أي من هذه الآمال. وإن لم يكن الأمر كذلك، فإننا ومجلس الأمن سيتعين علينا أن نعيد النظر في نهجنا. ومن ثم نحث مرة أخرى الجميع في ليبريا، وبخاصة زعماء الفصائل، أن يستغلوا هذا الوقت للوفاء بالشروط التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يقدموا لشعبهم فرصة تحقيق السلام الذي يستحقه كثيرا.

السيد العربي (مصر): يسعدني في البداية أن أشيد بالأسلوب المثالي الذي تديرون به أعمال المجلس خلال الشهر الحالي وبالأداء الرفيع للوفد الصيني تحت رئاستكم القديرة.

لقد كانت ليبريا من أولى الدول الأفريقية المستقلة، وكانت عضوا في عصبة الأمم. كما شكلت مع مصر واثيوبيا الدول الأفريقية الثلاث التي وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. واستمرت ليبريا تلعب دورا هاما على الساحة الأفريقية والدولية على مدار السنين.

لذلك أقلقنا حقا ما شهدته ليبريا من تدهور مفاجئ وشامل على الأصعدة السياسية والعسكرية والإنسانية في وقت كان المجتمع الدولي يأمل فيه أن يضم ليبريا إلى قائمة الدول الافريقية التي نجحت في حل مشكلاتها الداخلية بالحكمة وبعد النظر وفي إطار سلمي على غرار ما شهدناه في ناميبيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق وارتيريا وسيراليون.

لقد اطلع وفد مصر على تقرير الأمين العام المرحلي السابع عشر حول الوضع في ليبريا (S/1996/362). ومن المؤسف أن سبب التدهور السريع في الأوضاع هناك هو غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى زعماء الفصائل لوضع حد للقلاقل والقتال ولعودة الاستقرار،

بل وتخليهم عن كل التزام سابق والوصول ببلدهم إلى حالة من الانهيار الدستوري التام والفوضى الشاملة وغياب سلطة القانون وانعدام النظام، وهو وضع لا يمكن أن يستمر، بل ولا يتمشى مع الاسم ذي المعني الخاص لليبريا: "أرض الحرية" كما يتعارض هذا الوضع مع تطلعات شعب ليبريا نحو حياة مستقرة يحكمها الوفاق الوطني داخليا، وحسن الجوار والتعاون مع الجيران.

لقد تابعت مصر باهتمام بالغ الجهود الدؤوبة التي بذلتها الرئاسة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحيلولة دون استمرار تدهور الأوضاع في ليبريا. كما رحبت مصر بنتائج اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أكرا يوم ٧ أيار/مايو الجاري وأهمها:

أولا - تأكيد أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الدولة مؤخرا، والتي أعلن بمقتضاها أن الحكومة الانتقالية سوف تعرف بـ "حكومة ليبريا"، ومجلس الدولة بـ "الرئاسة الجماعية" تعتبر مخالفة لاتفاق أبوجا.

ثانيا - ضرورة مشاركة كافة فئات الشعب الليبري في عملية صنع القرار، وأن تسعى الحكومة الانتقالية لتحقيق ذلك بأسلوب ديمقراطي.

ثالثا - عدم الاعتراف بأية حكومة تصل إلى السلطة عن طريق القوة، وتأكيد ضرورة إجراء الانتخابات في أقرب فرصة.

هذا، فضلا عن تأكيد الشروط التي يجب على الفصائل الليبرية الالتزام بها للعودة إلى إطار أبوجا وعلى رأسها الالتزام التام والفوري بوقف إطلاق النار والذي وقع في ١١ نيسان/ابريل من هذا العام وسحب المقاتلين المدنيين فورا، ومعاودة نشر قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا، وضمان حرية وسلامة المواطنين جميعهم ودون تفرقة.

وفي هذا الإطار، تلقينا ببعض الارتياح الأنباء الواردة أمس من مونروفيا حول خروج المقاتلين من العاصمة وتوسيع دائرة انتشار قوات فريق الرصد في أحياء مونروفيا المختلفة. كما نأمل أن يكون اجتماع يوم الخميس الماضي بين ممثلي الجنرال روزفلت جونسون وقوات الكران من جانب، وممثلي الحاج كروما في جبهة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية والجبهة الوطنية القومية الليبرية من جانب آخر تحت الرعاية المشتركة لفريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا خطوة تتبعها خطوات ضرورية أخرى نحو إعلان مونروفيا منطقة آمنة واستعادة الاستقرار في العاصمة في أسرع وقت.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير مصر وتأييدها لمبادرة الولايات المتحدة الداعية إلى إنشاء فريق اتصال دولي بشأن ليبريا يضم الدول المانحة إلى جانب المنظمات الإقليمية والدولية المعنية للعمل على متابعة تحقيق التسوية المأمولة في ليبريا. كما لا يفوتني أن أعرب عن شكر وتقدير حكومة مصر للدور الفعال الذي قامت به الولايات المتحدة في إجلاء موظفي الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية في مونروفيا ومن بينهم السفير المصري وأعضاء السفارة المصرية في مطلع الشهر الماضي بشكل منظم وسريع يستحق الثناء والتقدير.

ان مصر تؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد وتناشد المجتمع الدولي تقديم كل عون ممكن لهذه الجهود دون إبطاء. فالالتزام الواضح من جانب دول الجماعة الاقتصادية لتحقيق تسوية سلمية للوضع في ليبريا، وإيفاد أكثر من سبعة آلاف جندي يعملون تحت وطأة ظروف صعبة لا يجهلها أحد، والتكاليف الباهظة المترتبة على نشر مثل هذا العدد، يعد في حد ذاته نجاحا لا يصح إنكاره، لا سيما وأن الالتزام بحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبريا بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢) لم يكن محكما ولم يكن دقيقا. ونحن نرى أن الحكم بفشل هذه التجربة الإقليمية الرائدة لحفظ السلام في أفريقيا يعد سابقا لأوانه وتأمل مصر أن تستمر هذه الجهود ونطالب بالمزيد من الدعم الدولي لها.

فإننا نتفق مع تقدير الأمين العام الوارد في الفقرة ٤٥ بأن انسحاب فريق الرصد من ليبريا قبل أن يتم إحلال السلام يمكن أن تكون له عواقب وخيمة ليس

فقط في ليبريا - التي يمكن إذا انسحبت القوة أن يتحول وضعها إلى ما يشبه وضع الصومال - وإن هذه العواقب الوخيمة قد تشمل أيضا منطقة غرب أفريقيا بأسرها.

لقد أبرزت الأحداث الأخيرة في ليبريا الأبعاد الخطيرة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا. فعزوف عدد من الدول المجاورة لليبريا عن استقبال ركاب السفينة "Bulk Challenger" كشف بعدا جديدا لما تعانيه دول الإقليم من مشكلات اقتصادية واجتماعية من جراء الموجات المتلاحقة من اللاجئين، إذ يؤثر ذلك دون شك على الموارد الضئيلة للدول المستقبلة للاجئين، بل وعلى استقرارها الداخلي ذاته. كما أفرزت الأحداث مشكلات عميقة من نوع جديد، منها استعانة زعماء الفصائل بالشباب والصبية من طلاب المدارس في صراعاتهم، بمنحهم السلاح وحثهم على زراعة الألغام، واستغلالهم، وهم تحت تأثير العقاقير المخدرة والمشروبات المختلفة، لتحقيق أهداف سياسية ضيقة. إن هذا الأمر والاعتداءات على الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان التي أشار إليها الأمين العام في تقريره تتطلب عناية خاصة من المجتمع الدولي حتى لا تتحول هذه المشكلات إلى أوضاع مزمنة يصعب علاجها في المستقبل.

يؤيد وفد مصر اقتراح الأمين العام بمد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة أشهر إضافية شريطة أن يتعهد قادة الفصائل بأننا سوف نشهد خلال تلك الفترة تحولات مبشرة باستعادة السلم والاستقرار في ليبريا، بما يؤدي بالتبعية إلى خلق مناخ موات لعقد الانتخابات الرئاسية في أقرب فرصة، وأن يدرك قادة الفصائل في ليبريا أن تواجد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يعد فرصة ثمينة يصعب تكرارها ولا يصح تبديدها، خاصة وأن بدء مفاوضات جادة سيكون بلا شك عاملا حاسما في استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية إلى ليبريا في المستقبل.

لقد أخفق حتى الآن ثلاثة عشر اتفاقا للسلام منذ عام ١٩٨٩ لتحقيق التسوية المرجوة في ليبريا. ومن غير المقبول أن تخفق الجهود الحالية بسبب الطموحات الشخصية التي لا تأخذ مصالح الشعب الليبري في الاعتبار، ولا أن يحرم الشعب الليبري من حقه المشروع في الحياة والتنمية وأن يتخلف عن ركب التقدم.

ولعل أول خطوة يمكن أن يقدم عليها زعماء الفصائل لاثبات حسن النوايا هي إعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من الأمم المتحدة ومن السفارات والمنظمات الدولية الأخرى في موعد أقصاه نهاية شهر حزيران/يونيه المقبل. فالاعتداء على ممتلكات هذه البعثات أو الاستيلاء عليها أمر غير مقبول وله تأثيرات سلبية على إمكانية عودة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا واستئناف عملها قبل أن يصلها دعم إضافي يشكل في حد ذاته عبئا جديدا على الأمم المتحدة وأعضائها. ومن هذا المنطلق فإن وفد مصر يناشد جميع الدول الأعضاء بسرعة سداد ما عليهم لميزانيات حفظ السلام تمكينا للأمم المتحدة من تنفيذ الولايات المكلفة بها سواء في ليبريا أو في غيرها.

وأخيرا فإننا نؤكد مرة أخرى موافقة مصر على مد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، كما نؤكد ضرورة عدم تخلي المجتمع الدولي عن ليبريا ونعلن دعمنا الكامل وتأييدنا لجهود الأمين العام وممثله الخاص، السفير انتوني نياكي، ولكل المشاركين في البعثة سواء من بقوا في مواقعهم رغم الظروف الصعبة، أو من عادوا مؤقتا إلى بلادهم انتظارا لتحسن الظروف في ليبريا. ونأمل أن تشهد الأشهر الثلاثة المقبلة تطورات إيجابية ملموسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يعطي التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا صورة كئيبة عامة عن الحالة في ذلك البلد، حيث يحبط الصراع العنيف الذي تشنه الفصائل السياسية من أجل الاستيلاء على السلطة التطلعات المشروعة للشعب الليبري في العيش بسلام والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل وضع حد للصراع بالوسائل السلمية ضمن الإطار الذي حدده اتفاق أبوجا. ويود وفدي هنا أن يعرب عن قلقه إزاء استمرار الأعمال القتالية وتدهور الحالة الأمنية في ليبريا، مما يهدد عملية

السلام، ويعمق الأزمة السياسية، ويؤثر تأثيرا سلبيا على احترام حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية.

وطيلة أكثر من ست سنوات ما برحت الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقومان ببذل جهود واسعة لإنهاء الحرب الأهلية في ليبريا. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال عدم توفر الإرادة السياسية، والعزيمة الراسخة لدى الأطراف على الامتثال لاتفاق أبوجا، والالتزام الجاد باحترام وقف إطلاق النار، يقوض مقومات بقاء عملية السلام وقد يعني فقدان الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي حتى الآن.

وقد أحاط وفدي علما بالآلية التي اعتمدها وزراء خارجية البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتاريخ ٧ أيار/مايو الماضي في اجتماعهم في أكرا، لاستئناف تنفيذ اتفاق أبوجا في ليبريا. فقد أكدوا من جديد على أن هذا الاتفاق أساسي لتحقيق السلام في ليبريا، وحددوا الشروط التي يجب أن تفي بها الفصائل الليبرية لتجديد تنفيذه.

ويود وفدي أن يبرز أهمية الوفاء بهذه الشروط لنجاح عملية السلام في ليبريا. فإذا استمر القتال، وإذا لم تستعد الفصائل الليبرية وقف إطلاق النار، وإذا لم تسحب مقاتليها من مدينة مونروفيا، وإذا لم تعد الأسلحة المأخوذة من فريق الرصد والمعدات المنهوبة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإذا لم تكفل سلامة المدنيين وحرية التنقل، فإن العواقب ستكون وخيمة على البلد وعلى الشعب الليبري؛ لأن المجتمع الدولي لن يرغب في مواصلة الاشتراك في عملية سلام لا تبدي الأطراف فيها عزيمة واضحة على استكمالها، وقد تفكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في الانسحاب من ليبريا. ولذلك فإن وفدي يؤيد النداء الموجه في تقرير الأمين العام إلى الأطراف بأن تنفذ دون مزيد من التأخير التدابير التي اتفقت عليها الجماعة الاقتصادية في أكرا.

وأهم شيئين الآن هما استعادة الظروف الأساسية اللازمة للسلم والأمن في ليبريا وتجديد تنفيذ اتفاق أبوجا. ففي ظروف انعدام الاحساس بالأمن وانعدام الاستقرار السائدة في ذلك البلد، من المستحيل ضمان مشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني في عملية السلام أو إجراء الانتخابات المنصوص عليها في الاتفاق. كما أنه من غير الممكن في هذه الحالة أن تضطلع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بمهامها بفعالية أو أن تتمكن من التحقيق في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال عمليات القتال التي وقعت مؤخرا. كما أنه لا يحتمل أن تستطيع المساعدة الإنسانية بلوغ أغلبية المدنيين المشردين وأن يعاد مئات الآلاف من اللاجئين الليبريين الملتمسين للملاذ في البلدان المجاورة إلى وطنهم. ولذلك فإننا نؤكد من جديد ضرورة اتخاذ الأطراف خطوات ملموسة لاستعادة النظام العام في جميع أرجاء ليبريا.

ويود وفدي أن يبرز الدور الهام الذي يضطلع به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في النهوض بتسوية سلمية للأزمة في ليبريا. وندرك أهمية استمرار وجوده في ليبريا، على الرغم من أوجه القصور الشديدة في أفراده وموارده التي لا تسمح له بتوفير الحماية الكافية لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. ولذلك ينبغي تزويد فريق الرصد بالأموال الكافية والموارد البشرية الضرورية للاضطلاع بوظائفه كقوة لحفظ السلام. كما أننا نعتقد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لا تزال تضطلع بدور هام في دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشجيع تجديد عملية السلام واعتماد تدابير لبناء الثقة تتيح تنفيذ اتفاق أبوجا.

وعلى هذا الأساس، فإن وفدي على استعداد لتأييد توصية الأمين العام الواردة في تقريره بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة قوامها أو تخفيضه رهنا بتطورات الحالة في ليبريا.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شعر وفدي بعميق الانزعاج باستئناف القتال في ليبريا يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي أتى بأشد الطرق قساوة ووحشية على المكاسب التي

حققتها عملية السلام المبشرة بالخير. إن إراقة الدماء الجنونية التي نزلت بمونروفيا التي كانت ملاذا آمنا خلال معظم سنوات الحرب الأهلية الست، جلبت القنوط محل الأمل في مستقبل سلمي.

ويتحمل قادة الفصائل الليبرية المسؤولية النهائية عن قيادة بلدهم وشعبهم على طريق القتل العديم الشفقة والتدمير المتعمد للممتلكات. فلا يعقل أن الناس الذين يتطلعون إلى قيادة بلدهم يمكنهم في الوقت ذاته أن يحولوه إلى أرض قاحلة ويحولوا عاصمته إلى مدينة أشباح.

وما هو نوع البلد الذي يريدون أن يحكموه - بلد أصبح حطاما؟ لقد كشف استئناف الأعمال العدائية النقاب عن زعماء الفصائل كرجال متعطشين للسلطة ويسعون إلى مكاسبهم الشخصية ولا يخالجهم أي حب للبلد والشعب. وينبغي عليهم أن يسعوا إلى تغيير هذه الصورة إذا كان لهم أن يؤخذوا على محمل الجد وأن يكونوا جديرين بتلقي مساعدة المجتمع الدولي.

وليس ثمة ريب في أن القتال الحالي كان خطأ فاحشا، وخطأ رهيبا في التقدير العسكري أسفر عن تجمد الموقف. ولم يكن ينبغي محاولة الشروع في هذا القتال في المقام الأول. ومن الجلي أنه لا يمكن لأي زعيم من زعماء الفصائل أن يأمل الآن في فرض إرادته على الآخرين. وبعبارة أخرى، فليس أمام زعماء الفصائل من خيار سوى استئناف المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة الوطنية الليبرية.

إن أكثر جوانب المأساة الجارية في ليبريا إيلاما أنه كان يمكن التنبؤ بها. فلقد كان المجتمع الدولي يدرك تماما منذ وقت توقيع اتفاق أبوجا أن نجاح عملية السلام يعتمد على الاسراع في فض اشتباك المتحاربين ونزع سلاحهم وتسريحهم. وكان هناك فيض من المعلومات المتعلقة بالموارد المالية والمادية اللازمة لتحقيق المهمة. بيد أن نداءات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الدعم المالي والسوقي لم تحقق استجابة كافية وفعالة من المجتمع الدولي. وقد قدمت هذه الدول الافريقية تضحيات جسام من أجل قضية السلام في ليبريا، فقد فهمت كل الفهم أنه طالما ظلت ليبريا جرحا متقيحا، فلا يمكن لأية دولة منها أن تنعم بصحة طيبة.

ونود أن نعرب عن استحساننا وإشادتنا إزاء إصرار الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشتركة في فريق الرصد على تحقيق الغرض المنشود. ولسوء الحظ، فإن بوادر "الإعياء الليبري" بدأت تظهر فيما بينها. وهي تقوم بمهمة مثالية في صنع السلام الاقليمي، مهمة يجدر الاقتداء بها في أماكن أخرى في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. ونود منها أن تواصل السير على الدرب، وينبغي عليها أن تثابر وأن تتجاوز الصعوبات الحالية. ونحن ندرك تماما المشاكل الهائلة، المالية والسَّوقية، التي عليها أن تواجهها، غير أننا ندرك أيضا أنها أضحت قاب قوسين أو أدنى من النجاح بحيث أن أي تطورات جديدة لا ينتظر أن تستعصى على خبرتها أو على قدرتها الصامدة. وسوف يصدر التاريخ حكما على تصميمها الذي لا يريم على تحقيق السلام في ليبريا أفضل من الحكم الذي يصدره العالم حاليا. ولن ينسى شعب ليبريا أبدا جهودها وتضحياتها الخالصة.

ونناشد باقي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تنضم إلى شقيقاتها في البحث عن السلام في ليبريا. ولسوف تفيد جميع دول غرب أفريقيا من جراء إقرار السلام في ليبريا، وإنها لضرورة حتمية أن تشارك جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية في تحقيق هذا السلام؛ وينبغي عليها أن تبذل قصاراها كي تشترك في هذا الجهد كما ينبغي عليها ألا تسمح لأية عقبة بأن تعترض سبيلها. ونحن نعتقد أن الأزمة في ليبريا ستكون أيسر حلا إذا ما اتبعت جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية نهجا جماعيا وموحدا ومتسما بالتصميم.

ولا يسع الأمم المتحدة أن تسمح بأن يكون الفشل من نصيب جهود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ذلك أن فشل فريق الرصد ستكون له آثار بعيدة المدى على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام مستقبلا. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن هناك بالفعل أسئلة تدور حول ما الذي سيحدث بعد عملية حفظ السلام التي يقوم بها فريق الرصد في

ليبريا، أي ما الذي سيحدث في ليبريا إذا ما فشل فريق الرصد. ومن المرجح أن هذه الفكرة تنشأ لأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ليس لها وجود مستقل، فهي في ليبريا لأن فريق الرصد موجود هناك.

على أن من المهم أن ندرك أن الترتيب الاقليمي في ليبريا ليس بديلا عن مسؤوليات الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تظل المنظمة التي تتولى المسؤولية الأولى عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن الجلي في هذا الصدد أن انسحاب فريق الرصد من ليبريا سيؤدي إلى استئناف الأمم المتحدة فورا الاضطلاع بمسؤولياتها في ذلك البلد.

ولقد تطلع وفدي إلى نتائج اجتماع لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في ٧ و ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. ويؤيد وفدي كل التأييد القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع، ونطلب إلى زعماء الفصائل تنفيذها على وجه السرعة. ونود في هذا الصدد أن نوجه مجددا نداءنا إلى المجتمع الدولي بأن يقدم المساعدة إلى فريق الرصد حتى يتسنى له الاضطلاع بمهامه على نحو أكثر فعالية. ولقد أوضحت الحوادث التي وقعت في الأسابيع القلائل الماضية أن فريق الرصد لا يحتاج إلى الموارد المالية والسوقية اللازمة لأداء ولايته فحسب بل وإلى زيادة قوام قواته زيادة كبيرة لتمكينه من أن يكون بمثابة رادع يتمتع بالمصداقية أمام الفصائل المتحاربة التي تعيث في الأرض فسادا. ومن المهم أن تبذل جهود متضافرة لمساعدة فريق الرصد على أن يصبح قوة نشطة لحفظ السلام، قادرا على الدفاع عن نفسه وعن السكان المدنيين حسب الاقتضاء. ومن شأن توفير موارد كافية أن يمكن مزيدا من دول غرب أفريقيا ودول أخرى في المنطقة وخارجها على المشاركة في جهود حفظ السلام في ليبريا. ومن الجلي أن الدول الافريقية لا تستطيع، في ظل الظروف الراهنة، أن تبقي على قواتها في ليبريا لأي فترة معقولة من الوقت.

إننا نعي تماما أن الحالة في ليبريا ليست من الحالات التي يسهل حلها. وقد أدى استئناف الأعمال العدائية في ذلك البلد في ٦ نيسان/أبريل إلى إعادة عقارب الساعة عدة أشهر إلى الوراء. غير أن الحالة في ليبريا أبعد من أن تكون ميؤسا منها، فهي لا تتطلب سوى أن يقوم جميع المعنيين بأداء أدوارهم. وندرك في هذا الصدد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية في البحث عن حل للأزمة الناشبة في ليبريا. وتتطلب الحالة في ليبريا استجابة جماعية خلاقة من المجتمع الدولي، وينبغي على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية أن تكثف تعاونها لإيجاد سبل عملية لإنهاء الأزمة في ليبريا. وحتى الآن لا يزال فريق الرصد الوسيلة الوحيدة التي نملكها في الميدان لتحقيق ذلك الهدف.

وطبقا لما ورد في تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية هذا الصباح، فمن المنتظر أن يكون فريق الرصد قد نجح في نشر قواته في جميع أرجاء مونروفيا قبل نهاية هذا الاسبوع. وسيكون هذا إنجازا عظيما صوب كسب دعم المجتمع الدولي. وقد حان الوقت كي يدرك المجتمع الدولي تماما الدور الهام الذي يؤديه فريق الرصد حاليا في ليبريا وأن يقدم له كل الدعم الذي يحتاجه. ذلك أن عدم دعم جهود فريق الرصد في ليبريا يمكن أن يسفر عن كارثة لها أبعاد لا يمكن تصورها، ولا نعتقد أن هذا هو السبيل الذي يود المجتمع الدولي أن تسلكه ليبريا.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد لخصت الحالة المأساوية في ليبريا الصور التي نشرت في وسائط الإعلام لجنود مراهقين يطوفون شوارع مونروفيا حاملين أسلحة فتاكة وكذلك محنة اللاجئين الذين كانوا فوق ظهر الشاحنة "Bulk challenger" في أوائل هذا الشهر. وتعرب جمهورية كوريا عن استيائها الشديد إزاء الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الفصائل المتحاربة الليبرية، وأعمال القتل العشوائي، والسلب والنهب والدمار مما جعل مونروفيا تسقط في وهدة الفوضى الكاملة طوال شهرين تقريبا. كما أن الحالة الانسانية الكئيبة الناجمة عن المجزرة هي من دوافع القلق الشديد لدينا جميعا. والأمر الذي أثار انزعاج حكومتي بوجه خاص كان عدم الاكتراث الذي أظهرته الفصائل الليبرية تجاه الأمم المتحدة من خلال عملية النهب الضخمة والمنتظمة لممتلكات الأمم المتحدة، بما في ذلك معظم مركبات ومعدات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وتنتهز حكومتي هذه الفرصة كي تعرب عن تقديرها لحكومة الولايات

المتحدة للمساعدة التي قدمتها في إجلاء الموظفين الدوليين من ليبريا إلى مرفأ الأمان في البلدان المجاورة.

وتبين آخر تطوارت الأحداث في ليبريا حدود قدرة المجتمع الدولي على الإسهام في استعادة السلم والاستقرار الداخليين في الدولة الفاشلة، حيث عقدت الفصائل المتحاربة العزم على استخدام أية وسيلة للاستيلاء على السلطة، حتى اذا كان هذا يعني المخاطرة بتدمير البلد بأسره واحتجاز الشعب بأكمله رهينة. واتضح مرة أخرى أن حسن نية المجتمع الدولي لا يمكن أن تكون بديلا عن الإرادة السياسية للأطراف في مساعدة نفسها على تسوية أي صراع. ولقد أطاح استئناف القتال بكثير من التقدم الذي تحقق بصعوبة في عملية السلام الليبرية، كما ضاعف من الارتياب المتبادل فيما بين زعماء الفصائل ففاقم التحديات الضخمة التي تواجه بالفعل فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة. وفقد اتفاق أبوجا قدرا كبيرا من مصداقيته ومن ثم فرصة تنفيذه في صورته الأصلية.

والسؤال الآن: ماذا يمكن أن يفعل المجتمع الدولي بشأن كل هذا؟ وفيما يلي ملاحظات وفدي.

أولا، يجب أن يظل اتفاق أبوجا أساس أي جهد لاستعادة السلم والاستقرار في ليبريا، رغم أن الجدول الزمني لتنفيذه يتطلب تعديلا في ضوء آخر التطورات. وفي هذا الصدد نرحب باعتماد الآلية من أجل عودة ليبريا إلى اتفاق أبوجا من جانب وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا في بداية هذا الشهر. ونحث الفصائل الليبرية على أن تعمل بأمانة على تهيئة الظروف المحددة بموجب الآلية، كما اشارت اليه الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (S/1996/362). وسيختبر التزام الفصائل الليبرية بعملية السلام بمدى أمانة وسرعة تنفيذها لهذه الشروط. كما نؤكد على أهمية مجلس الدولة؛ الذي يعمل بروح من اتفاق أبوجا.

وثانيا، يمكن أن يكون للمجتمع الدولي أثر في ليبريا بتعزيز قدرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حفظ السلام. وبينما قيل الكثير عن الدور الخلافي الذي قام به مؤخرا فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولا سيما استجابته لآخر اندلاع لأعمال القتال في مونروفيا، نعتقد أن الفريق لا يزال قوة الردع الفعالة الوحيدة المؤثرة على الفصائل الليبرية. ونعتقد أن هذا الفريق، بمساعدة دولية ودعم سوقي أكبر، يمكنه القيام بمهمته على نحو أفضل. وأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، من جانبها، تضطلع بنصيبها من الجهد المبذول لتعزيز قدرة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفعاليته عن طريق هيكل محسن للقوة والقيادة، والحيدة الصارمة والطاعة المعززة. وما هو في كفة الميزان هنا يتجاوز النجاح أو الفشل لعملية السلام الليبرية. وبالنظر إلى أن ليبريا الحالة الأولى التي تقود فيها منظمة اقليمية عمليات حفظ السلام بالتعاون مع الأمم المتحدة، فإن فشل مهمة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد تكون له آثار ضارة في دور المنظمات الاقليمية أو دون الإقليمية في أفريقيا في معالجة الصراعات الإقليمية الداخلية.

وثالثا، يجب توجيه تحذير شديد إلى زعماء الفصائل من الآثار المحتملة لسوء سلوكهم، ويجب أن تقع على عاتقهم الشخصي المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يقدم اليهم تحذير واضح من أن أي قائد فصيلة يتولى السلطة بأية وسيلة غير وسيلة العملية الديمقراطية سيحرم من الاعتراف الدولي به. ونرحب بقرار وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا بهذا المعنى.

وأخيرا، يعتقد وفدي أن حظر الأسلحة الذي فرضه القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) يجب أن ينفذ على نحو أكثر فعالية. ولا يمكن ضمان نجاح عملية السلام دون قطع إمدادات الأسلحة إلى الفصائل.

وفيما يتعلق بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا مدة ثلاثة أشهر، فإن وفدي يؤيدها، اقتناعا منه بأن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ذاته، حتى وإن كان على أدنى مستوى يكتسي أهمية رمزية كعلامة على التزام الأمم المتحدة باستعادة السلم والاستقرار في ليبريا. وسيساعد على تعزيز مناخ من الثقة يؤدي إلى إعادة تنشيط عملية السلام. ومع ذلك، فإن استمرار وجود

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ليس له فائدة إلا إذا أبدت الأطراف الليبرية بأعمال ملموسة التزامها بعملية السلام، وإذا احتفظت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمهمتها، مهمة رصد تنفيذها، وضمنت سلامة موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

وفي الختام، تناشد حكومتي زعماء الفصائل المتحاربة في ليبريا وقف مزيد من إسالة الدماء والعودة فورا إلى عملية السلام. لقد آن الأوان لأن يرتفعوا فوق مستوى جشعهم الشخصي وطموحهم إلى تولي السلطة ولأن يسووا خلافاتهم عن طريق العمليات الديمقراطية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد تجاوزت أحداث الشهرين الماضيين في ليبريا أشد التنبؤات تشاؤما، ووجهت أقوى الضربات إلى الآمال بالعودة السريعة للسلام في ليبريا هذا السلام الذي يحتاجه شعبها الذي يعاني طويلا أشد حاجة، وهو الشعب الذي أنهكته تماما حرب تدور بين الأشقاء استمرت ست سنوات. وقد أدى استئناف الأعمال العدائية في ليبريا - التي تركز في هذه المرة على العاصمة، مونروفيا - إلى العديد من الضحايا، والكثير من الدمار وعربدة النهب والعنف وهجرة جماعية للاجئين والمشردين. ولم يؤد كل هذا إلى تفاقم الحالة في ليبريا إلى أبعد حدودها فحسب ولكنه قد هدد أيضا استقرار البلدان المجاورة في المنطقة. وقد أبدى زعماء الفصائل المتحاربة مرة أخرى تجاهلا تاما للالتزامات المضطلع بها بموجب اتفاق أبوجا. ومن الفاضح هنا عداوتهم للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية مما حمل معظم الموظفين الدوليين على المغادرة.

وندين بشدة تلك الأعمال غير المسؤولة ونطلب على نحو عاجل إلى زعماء الفصائل المتحاربة الامتثال الصارم لوقف إطلاق النار، وتقديم ضمانات قوية لأمن موظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الأجانب والدوليين، والسحب الكامل للمقاتلين من مونروفيا، وتهيئة الظروف المؤاتية للوزع غير المعاق لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن المدينة، واستعادة مركزها كملاذ آمن.

وإننا نعتبر الهدف الرئيسي للجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم إرسال رسالة واضحة تماما إلى زعماء الفصائل المتحاربة بأن صبر المجتمع الدولي ليس بلا حدود وأنهم ملزمون بالدخول في مفاوضات بناءة من أجل استئناف عملية السلام، ووضع خطة شاملة لتنفيذها وتنفيذها بكل دقة.

ويجب أن تلعب المنظمات الاقليمية ودون الإقليمية دورا هاما في دفع الأطراف إلى الحوار ولا سيما منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللتين تعرفان التعقيدات والنسيج البالغ التعقيد للتناقضات التي تكمن في أعماق الأزمة الراهنة ويمكنهما إيجاد وسائل مقبولة على نحو متبادل لحلها.

ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يناشد زعماء وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستخدام مؤتمر القمة المقبل الذي سوف يعقدونه لاتخاذ قرارات بشأن إمكانية إعادة تنظيم وتعزيز الهياكل وكذلك بشأن تصعيد دور قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، مع اتخاذ إجراءات لممارسة الضغط على زعماء الفصائل الليبرية. ودون ذلك، من المستحيل الاعتماد على تنفيذ اتفاق أبوجا وعلى تسوية سياسية دائمة في هذا البلد الافريقي. ومما يكتسي أهمية خاصة أيضا التقيد الصارم من جانب جميع الدول بحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

ويعتبر الاتحاد الروسي اقتراح الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ المتصل بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا مدة ثلاثة أشهر، تمتد إلى ٣١ آب/أغسطس من هذه السنة أمرا له ما يبرره. ومن الواضح أن وجودا إضافيا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا يتوقف تماما على الوجود المستمر للفرقة العسكرية الإقليمية الموحدة في ذلك البلد، فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. ونتوقع أن يقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن توصيات بشأن دور إضافي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ضوء التطورات الملموسة ونتائج مؤتمر قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نطلب إلى زعماء الأطراف المتحاربة في ليبريا أن تشجب الطموحات السياسية، وأن توقف الصراع المدني وأن تبدي المسؤولية عن مصير الشعب في البلد. وننصحهم بأن يزنوا بعناية الآثار المحتملة البعيدة المدى لسياساتهم غير المعقولة الراهنة. ونعتقد أن التجربة المؤسفة في الصومال يجب أن تكون درسا لهم في هذا الصدد.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لأن فرصة تهنئتكم، سيدي، لم تسنح لي من قبل، اسمحوا لي أن أقدم لكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، التي تمارسونها بما أوتيتم من مقدرة وحكمة ونزاهة تامة يعرفها الجميع جيدا ويقدرونها حق قدرها. وأود كذلك أن أعرب عن تقدير بلدي وتقديري الشخصي الحار لسلفكم، الممثل الدائم لشيلي، السفير خوان سومافيا، على رئاسته الناجحة جدا أثناء شهر نيسان/أبريل ولتنظيمه أثناء ذلك الشهر، بطريقة لبقة وفعالة، اجتماعا غير رسمي لرئيس جمهورية ايطاليا مع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر.

ويشرفني أن أتكلم بصفتي ممثلا لرئاسة الاتحاد الأوروبي، وأن استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا تضم صوتها إلى هذا البيان.

هذه هي المرة الثانية في عام ١٩٩٦ التي تدفع فيها الأحداث في ليبريا بمجلس الأمن إلى تناول المسألة في إطار مناقشة علنية. ففي كانون الثاني/يناير أدى تدهور الحالة في الميدان إلى أن يوجه المجلس تحذيرا إلى الأطراف بأن ارتفاع مستوى العنف يعرض عملية السلام للخطر. وفي ضوء الاقتتال الذي اندلع مؤخرا في البلاد يبدو اليوم أن ذلك التنبؤ كان مفرطا في التفاؤل، فاتفاق أبوجا الموقع في آب/أغسطس ١٩٩٥، الذي أثار آمالنا بتحقيق نتيجة إيجابية لعملية السلام الليبرية، يبدو الآن أبعد من أي وقت مضى.

هل فرصة السلام في ليبريا لا تزال قائمة؟ ليست لدينا إجابة على هذا السؤال، ولكن بعد شهرين تقريبا من الاقتتال والنهب ومضايقة أفراد الأمم المتحدة والموظفين الدوليين، وانتهاكات حقوق الإنسان، تبدو الآفاق مكفهرة جدا. فهناك حفنة قليلة من الرجال أخذت أمة بأكملها رهينة، فأطالوا بذلك معاناة الآلاف من النساء والأطفال والرجال بشكل يتجاوز الفهم البشري.

وإن رسالتنا إلى الفصائل الليبرية المتحاربة موجزة وواضحة: فنحن نؤكد من جديد على المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار ونطالب الفصائل بالعودة إلى عملية أبوجا للسلام. لقد نفدت جعبة نداءاتنا لأولئك الذين أغرقوا البلد مرة أخرى في الفوضى والعنف، وهددوا كذلك استقرار منطقة غرب أفريقيا.

ونود أن نوضح أننا لا ننوي الاعتراف بأية حكومة تقوم من خلال استخدام القوة.

وإن الحالة في ليبريا تذكرنا بما حدث في الصومال منذ وقت ليس ببعيد. فهناك أيضا حاول المجتمع الدولي أن يسهم في السعي من أجل تحقيق السلام ليجد أن الصراع على السلطة كان الشغل الشاغل لزعماء الفصائل وكان أهم بكثير لهم من رفاه الشعب. ونأمل أملا خالصا بأن الإرادة العنيدة لأمراء الحرب الليبريين في مواصلة قتالهم لن تجبر المجتمع الدولي مرة أخرى على الانسحاب من بلد افريقي هو في أمس الحاجة للمساعدة. وكما يقول الأمين العام في تقريره، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى آثار كارثية ليس على البلد فحسب وإنما أيضا على المنطقة دون الإقليمية برمتها. وفي هذا الصدد، ننوه بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر.

وما برح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من بين كبار مقدمي مساعدات الإغاثة لليبريا. واليوم يمنع استمرار القتال ومستوى انعدام الأمن إيصال المساعدة. ولا يسعنا سوى القول إننا ما زلنا ملتزمين بمساعدة السكان المدنيين. إلا اننا لا نستطيع سوى أن نكرر أن هذا الدعم يتوقف على عودة البيئة الآمنة والمأمونة.

لقد فرض مجلس الأمن في ١٩٩٢، بمقتضى القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، حظرا على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا. وبموجب القرار ٩٨٥ (١٩٩٥)، تلتزم جميع الدول بالإبلاغ عن جميع انتهاكات حظر الأسلحة إلى اللجنة المنشأة بموجب ذلك القرار.

ومن الواضح أن الحظر على الأسلحة يجري انتهاكه باستمرار. ونود أن نناشد جميع البلدان أن تبدأ حملة تحقيقات معمقة بشأن تدفق الأسلحة إلى ليبريا. فما دامت الفصائل تتمكن من تسليح نفسها فلن تكون هناك إمكانية فعلية للتوصل إلى سلام دائم في ليبريا.

ونؤكد من جديد دعمنا للجهود المضنية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها، الرئيس رولنغز، لتحقيق السلام. فالاتفاق الموقع في أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٥، الذي ما زال يوفر في رأينا الإطار الأساسي لعملية السلام، هو الاتفاق الذي توسطت لتحقيقه بنجاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأن فرصة إحلال السلام في ليبريا لن تبقى متوفرة إلا إذا استمر الالتزام الحالي للدول المجاورة. ولذا يحدونا الأمل بأن يسفر مؤتمر القمة القادم لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن نتائج ايجابية. ونتفق أيضا مع تقييم الأمين العام بأن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يفتقر إلى الموارد والهيكل المناسب للاضطلاع بمسؤولياته بفعالية.

وأخيرا، لا يسعنا سوى التأكيد على المسؤولية المباشرة والشخصية لأمراء الحرب الليبريين بشأن هذه المسألة. فهم ليسوا مسؤولين فقط عن استعادة السلام، بل ينبغي توجيه تحذير إليهم بأن المجتمع الدولي سيحملهم مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني المرتكبة في البلاد، كما جاء في تقرير الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قرأت الحكومة البريطانية بعناية تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو عن الحالة في ليبريا. وقراءة التقرير تبعث على الاكتئاب. وإن سرده للانهيار التام للقانون والنظام في مونروفيا، والتجاهل الكامل من جانب زعماء الفصائل للالتزامات التي تعهدوا بها بملء إرادتهم في اتفاق أبوجا واستمرار معاناة الليبريين العاديين، إنما تعكس الحالة الهشة في ليبريا التي نواجهها جميعا. وإننا نتفق مع الأمين العام على أنه، في ظل هذه الظروف، فإن توصيته باستمرار ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على أساس "الرعاية والصيانة" هي التوصية الصحيحة. ولذا فإننا نؤيد اعتماد المجلس قرارا يفي بهذا الغرض.

وإن مسؤولية زعماء الفصائل عن محنة شعبهم لمسؤولية واضحة. وكذلك مسؤوليتهم الالتزام باتفاق أبوجا. وإننا نؤيد النتائج التي توصل إليها اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أكرا وهي أنه يجب إعادة اتفاق أبوجا إلى مساره. ويظل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطار الأفضل لحل مشاكل ليبريا. وما زال فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يمثل أنجع خيار لتحقيق التقدم على أرض الواقع. ولا تزال هناك حاجة ماسة لتقوية فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وليس أقلها ضمان الأمن بصورة مناسبة لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وإننا نأمل أن يدرس مجتمع المانحين بعناية أي نوع من المساعدات يمكن تقديمها واستخدامها على أفضل وجه.

ونود أن نرحب خاصة بنقل الكتيبة الغانية الثانية الى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولكنا نلاحظ قلق الحكومة الغانية لإخفاق زعماء الفصائل في تنفيذ اتفاق أبوجا واحتمال استخدام كتيبة اضافية لتسهيل انسحاب جميع الجنود الغانيين الموجودين في ليبريا.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن الدفاع عن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة لن يكون ممكنا إذا انسحب فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من ليبريا. ولقد أوضح وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن الوقت سينقضي بالنسبة لزعماء الفصائل. وأن صبر المجتمع الدولي أخذ ينفد، فيجب الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار والتقيد به تمام التقيد. ويجب أن تعود مونروفيا الى سابق عهدها كمكان أمان. ويجب السماح لفريق الرصد بالانتشار وفقا للمهمة الموكلة إليه. ويجب السماح للمعونات الإنسانية بالوصول إلى من هم بأشد الحاجة اليها. فبدون هذه الخطوات الأساسية، لا يمكن المضي

في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وإن الرسالة التي يجب أن يفهمها زعماء الفصائل واضحة جدا وهي: أوقفوا القتال، والقوا بأسلحتكم واستمعوا الى نداءات الاستغاثة الصادرة عن شعبكم المتألم. هذا هو الطريق الوحيد الذي يجب أن تسير فيه ليبريا.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الحالة الحاضرة في ليبريا مصدر قلق عميق لنا جميعا. ونحن نرحب بهذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لأعضاء المجلس ولغيرهم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الفرصة للإعراب عن آرائهم فيما يتعلق بصراع يمس بلدانا كثيرة. ونود أن نعرض وجهات نظرنا في ضوء التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام الى مجلس الأمن عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والمعنون "تقرير مرحلي"، وهو عنوان مضلل الى حد ما، إذ لم يكن هناك أي تقدم ومن سوء الحظ أنه لم يكن هناك سوى تراجع عن وقف إطلاق النار إلى تجدد القتال والقتل.

تقديرنا للوضع واضح: إننا نشعر بخيبة أمل عميقة وبالقلق لاستمرار القتال في مونروفيا وفي أنحاء أخرى من ليبريا. فقد تقوضت الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي شهد الكثير من العنف طوال السنوات الست الماضية. وتحطمت آمال كبيرة كانت معلقة على عملية السلام التي تعطلت الآن باستئناف القتال في مونروفيا منذ ستة أسابيع.

والمسؤولية عن تعطيل عملية السلام إنما تقع على عاتق قادة الميليشيات المختلفة الذين لم يبدوا أي اعتبار لسعي الشعب الليبري من أجل بقائه، ناهيك عن رفاهه، ولا للمبادئ المقبولة عالميا للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. فقد نكبوا سكان ليبريا بحرب قاسية وتورطوا في ارتكاب فظائع رهيبة ضد السكان المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يحاسب هؤلاء الزعماء باعتبارهم مسؤولين عن هذه الأفعال. إن عواطفنا مع شعب ليبريا. وإنا لنضع محنة هذا الشعب نصب أعيننا ونحن نحاول إيجاد السبل للاستجابة بصورة كافية للحالة في ليبريا.

نحث بقوة زعماء الفصائل على إنهاء القتال فورا والامتثال للطلبات المحددة في "الآلية المتعلقة بإعادة ليبريا الى اتفاق أبوجا" التي صدرت عن لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بليبريا ٨ أيار/مايو، وحظيت بالدعم الإجماعي من أعضاء "فريق الاتصال الدولي بشأن ليبريا" في اجتماعه الثاني المعقود في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ في نيويورك.

نتوقع من زعماء الفصائل في ليبريا أن يقوموا على الفور بتنفيذ تدابير ملموسة للعودة الى عملية السلام وفقا للآلية المذكورة، بما في ذلك القيام خاصة باستعادة وقف إطلاق النار؛ سحب المقاتلين المسلحين من مونروفيا؛ وإعادة إقرار مونروفيا كملاذ آمن؛ وإعادة المركبات والمعدات الأخرى التي نهبت من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ومن وكالات الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية، وإعادة الأسلحة المأخوذة من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

ونتوقع من زعماء الفصائل أن يثبتوا التزامهم بمبادئ اتفاق أبوجا، من خلال اتخاذ هذه التدابير على الفور. لقد أعلن فريق الرصد بالفعل أنه سيقوم في أوائل آب/أغسطس باستعراض مسألة مواصلته العمل في ليبريا على أساس التقدم المحرز في الوفاء بهذه الشروط. ودعوني أضيف أننا نؤيد أيضا فرض حظر فعال على الأسلحة من شأنه أن يوقف تدفق الأسلحة للقيام بعمليات القتل الجنونية.

وسيكون على مجلس الأمن أن يقرر بنهاية هذا الاسبوع إن كان سيمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وسيكون على المجلس أن يقرر تحت أي ظروف يظل حضور البعثة في ليبريا معقولا. إنا نحث زعماء الفصائل في مونروفيا على بذل كل جهد ممكن ليثبتوا، بتنفيذهم الفوري لهذه التدابير، أنهم راغبون في استمرار وجود البعثة في بلدهم.

وسيكون علينا أيضا أن نحدد السبل والوسائل الكفيلة بتمكين المجتمع المدني من احتلال مكانه الحق

في عملية السلام تلبية لرغبة المدنيين الليبريين في العودة الى المشاركة في هذه العملية.

لقد أسهمت ألمانيا سابقا مساهمة كبيرة في الجهود الإنسانية لتخفيف محنة الشعب الليبري الذي مزقته الحرب وستواصل ذلك من خلال المساهمات الثنائية ومن خلال مساهماتنا في ميزانية مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، ومساهماتنا في ميزانية مختلف وكالات الأمم المتحدة. بيد أن إيصال المساعدات الإنسانية يتوقف على وجود بيئة آمنة ومأمونة وهي، لسوء الحظ، غير سائدة في ليبريا الآن. وفي الوقت الذي نحث فيه زعماء الفصائل على الامتثال للطلبات التي بيناها آنفا، نود أن نعرب عن أملنا أن تسود قريبا الأحوال التي تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية الى السكان الليبريين الذين هم بأمس الحاجة اليها.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي بالثناء على الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية لمواصلتهما بذل الجهود من أجل تسهيل استئناف عملية السلام. فنحن نشعر بالحزن لوفاة ما يزيد على ١٠٠ جندي من جنود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في القتال الأخير. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمبعوث الخاص للأمين العام ولممثله الخاص ولموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لما يبذلونه من جهود متواصلة لتسهيل التوصل الى حل سلمي للأزمة.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد درس الوفد الفرنسي بعناية تقرير الأمين العام عن الحالة في ليبريا. فالأحداث الأخيرة في ذلك البلد مصدر قلق مستمر للحكومة الفرنسية. وانزلاق ليبريا في الفوضى، وقد كانت على ما يبدو في طريقها إلى إكمال عملية السلام التي تقررت في أبوجا، كان خيبة أمل عميقة.

نعتقد أن الفصائل تتحمل المسؤولية الكاملة عما حدث. ويشير الأمين العام في تقريره الى أن "زعماء الفصائل أبدوا بكل وضوح استخفافهم بتطلعات الشعب الليبري الى السلام" (S/1996/362، الفقرة ٤٣) ونحن نشاركه في هذا التقدير.

ويأسف الوفد الفرنسي بوجه خاص لأن استئناف القتال في مونروفيا وفي سائر أجزاء البلد قد أبطل الجهود المبذولة في المجال الإنساني. وقد أفضى القتال الى هروب نصف سكان العاصمة وأحبط آمال ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ بالعودة السريعة الى ديارهم.

وأكد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المجتمعون في أكرا يوم ٧ أيار/مايو، من جديد أن اتفاق أبوجا هو الأساس الوحيد الذي يمكن به استعادة السلام في ليبريا. ومن هذا المنطلق، حددوا عددا من التدابير التي يجب على الفصائل أن تنفذها بحلول آب/أغسطس بعقد اجتماع القمة للجماعة الاقتصادية. وأعلن وزراء الخارجية أن استمرار وجود القوات الافريقية يتوقف على التقدم الذي تحققه الفصائل في إعادة عملية السلام الى مسارها. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لن تبقى في ليبريا إلا إذا بقي فيها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

ويحدو الوفد الفرنسي الأمل في أن تستجيب الفصائل لهذا النداء. فانسحاب المجتمع الدولي الكامل من ليبريا سيؤدي الى استئناف القتال في جميع أرجاء البلد، وانعدام احتمالات بلوغ التسوية على المدى القصير. وهذا من شأنه أن يعرض استقرار المنطقة دون الإقليمية إلى خطر شديد. ولهذا السبب فإننا لا نرغب في ترك الليبريين وشأنهم.

لقد قدمت فرنسا دعمها المستمر لعملية السلام في ليبريا. وستواصل هذا الدعم من خلال الموافقة على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر، كما اقترح الأمين العام. وفرنسا، إذ تلتزم بذلك، ستقدم أيضا المساعدة لعملية السلام في صورة ١٥ مليون فرنك، سيودع منها مبلغ ٣,٥ مليون فرنك في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص لتنفيذ اتفاقات السلام في ليبريا. وهذا سيسمح، كما حث الأمين العام، بتجهيز كتيبة من القوات الافريقية. ونأمل أن تسهم هذه المساعدة في تعزيز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الميدان وبالتالي ضمان الأمن بصورة أفضل في العاصمة وفي باقي أجزاء البلد عندما يتمكن جنود

الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من العودة الى هناك.

وبهذا فإن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيتيح للمجلس الفرصة ليدرس ما اذا كان أمراء الحرب ينوون حقا استعادة السلم في ليبريا. فاذا لم تكن لديهم النية، فإننا كما يقترح الأمين العام، سنعيد النظر في دور بعثة المراقبين. ونحن نأمل بإخلاص ألا نضطر الى التصويت لصالح انسحابها.

إننا نعلم أن أمراء الحرب في ليبريا مستمرون في الاعتقاد بأن الحل العسكري ممكن في صراع يغرق البلاد بالدماء منذ أكثر من سبع سنوات. وأمراء الحرب هؤلاء مخطئون. لقد قال الأمين العام في تقريره إنه يتعين على زعماء الفصائل أن يتفكروا بإمعان في الدروس المستفادة من الصومال. ونحن نحثهم بقوة على الأخذ بنصيحة الأمين العام واستخلاص النتائج السليمة من أجل تمكين جميع المواطنين الليبريين من العودة الى طريق الديمقراطية والتقدم.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بولندا أن يعرب عن ارتياحه لعقد مجلس الأمن هذه المناقشة العلنية حول الحالة في ليبريا بغية استكشاف الخيارات المتاحة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالصراع الدموي في ذلك البلد. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على تقريره عن ليبريا، الزاخر بالمعلومات وإن كان متشائما جدا، الصادر بصدد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ٣١ أيار/مايو.

إن الوفد البولندي يشعر بقلق عميق بسبب القتال المستمر بين الفصائل المتناحرة في مونروفيا وبسبب جميع ما يترتب عليه من عواقب: انهيار كامل للقانون والنظام، والعنف ضد السكان المدنيين، وعمليات النهب على نطاق واسع - والتي ألحقت الضرر أيضا بممتلكات المنظمات الدولية العاملة في ليبريا - والحالة الإنسانية الخطيرة والمتفاقمة. وتمثل كل هذه التطورات نكسة خطيرة في عملية السلام في ليبريا وعودة إلى الحرب الأهلية التي ما انفكت تدمر ذلك البلد منذ أكثر من ٢٠ عاما.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء الإخلال الكامل بالجدول الزمني للوفاء بالالتزامات التي قطعتها أطراف النزاع على أنفسها بموجب اتفاق أبوجا. وكما أشار الأمين العام في تقريره فإنه من غير المتوقع إجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية في شهر آب/أغسطس.

وقد خاب أمل المجتمع الدولي وثبطت عزيمته بسبب تطور الوضع في ليبريا الذي يشكل تهديدا لأمن منطقة غرب أفريقيا بأسرها. وعلى الرغم من الالتزام الطويل الأمد من جانب المجتمع الدولي بحسم النزاع في ذلك البلد وتكريس الأفراد والموارد لعمليات حفظ السلام بقيادة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فإن هدف جميع هذه الجهود - وهو التسوية السلمية للنزاع - تبدو بعيدة المنال في هذه المرحلة. والآن نواجه السؤال الجدي للغاية حول الطريقة التي سنعالج بها النزاع الليبري وما اذا كنا سنستمر في إشراك المجتمع الدولي في شؤون ذلك البلد.

وينبغي التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن التطورات في ليبريا تقع على عاتق زعماء الفصائل المتحاربة، الذين لا يبدون الإرادة السياسية اللازمة للتوصل الى الاتفاق والحل التوفيقي. إننا نشاطر الأمين العام رأيه المعرب عنه في تقريره، بأن ميل بعض أمراء الحرب الليبريين إلى انتهاك أحكام اتفاق أبوجا وتفسيرها حسبما يشاؤون أدى بصورة مباشرة الى اندلاع القتال الدموي الأخير. ونرى أيضا أن أي قائد يستولي على السلطة بالقوة ينبغي أن يصبح منبوذا دوليا.

وينبغي أن يعي زعماء الفصائل الليبرية أن المجتمع الدولي لن يكون على استعداد لمواصلة تواجده في بلدهم إلا اذا عادوا الى التمسك بالمبادئ المحددة في اتفاق أبوجا. وبدون ذلك، فإنه قد يبدأ النظر في الانسحاب من ليبريا، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة لذلك البلد. وإذ نضع هذا الموقف في الاعتبار، فإننا نؤيد بالكامل وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الذين وافقوا في أكرا على الشروط التي يجب أن يفي بها زعماء الفصائل الليبرية، بما في ذلك إعادة وقف إطلاق النار وسحب

المقاتلين من مونروفيا كخطوة أولى صوب استئناف عملية السلام.

وتحظى الجهود التي بذلتها دول غرب افريقيا حتى الآن لحسم الصراع الداخلي في ليبريا المجاورة ببالغ التقدير. ونود في المقام الأول أن نؤكد على الدور الذي اضطلع به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأن إنهاء عمله سيؤدي الى نتائج وخيمة بالنسبة لذلك البلد، على نحو ما يشير إليه الأمين العام في تقريره.

وفي رأينا أنه ينبغي للمجتمع الدولي، ريثما تصدر نتائج قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أن يقدم دعمه القوي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ينبغي للدول المشاركة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ألا تدخر وسعا في تحسين كفاءتها.

ويبقى وفد بولندا على اقتناع بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل مشاركتها في قضية حسم النزاع الليبري. ولهذا فإننا نعرب عن امتناننا للأمين العام ولممثليه، وخاصة السيد جيمس جونا، على جميع الجهود التي بذلوها من أجل استمرار المفاوضات بين الأطراف الليبرية المتحاربة وتيسيرها.

كما نشيد ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، التي ظلت لسنوات عديدة تجسد اهتمام المجتمع الدولي في حسم النزاع الليبري. وبسبب ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بوصفها بعثة مراقبة وبسبب حجمها المتواضع، فإنها تعتمد على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وخاصة بالنسبة لضمان أمن أفرادها. ولهذه الأسباب نؤيد توصية الأمين العام بأن تمدد، في هذه المرحلة، ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بقوامها المخفض لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، حتى ٣١ آب/أغسطس، حينما تصدر نتائج قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فيما يتصل بمسألة الإبقاء على فريق الرصد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أن تحقيق الآمال في مستقبل مبشر لليبريا يعتمد في المقام الأول على الليبريين أنفسهم.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في جلسة علنية للمجلس خلال رئاستكم، اسمحوا لي أن أشكركم بحرارة على رئاسة الصين الفعالة للغاية. وأود أن أعرب لكم ولفريقكم البالغ الكفاءة عن تهانينا على الطريقة الممتازة التي تديرون بها مداولات المجلس. ومن دواعي سروري أن أعمل في ظل رئاستكم.

وأود أيضا أن أشكركم على عقد مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة في وقت معقد للغاية من تطور الأحداث السياسية والاجتماعية في ليبريا. إننا نشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة وعلى الجهود التي بذلها للتغلب على الأزمة السياسية العميقة في ليبريا. ونحن نوافق على اقتراحه بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بالشروط التي حددها في تقريره.

ونود أيضا أن نشكر السيد جيمس جونا على أنشطته في الميدان وجميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يواصلون العمل على الرغم من صعوبة الوضع الذي يواجهونه. ونعرب عن امتناننا أيضا لحكومة الولايات المتحدة على ما تقوم به من عمل إنساني.

ويؤكد التقرير المعروض علينا الاشمئزاز الشديد الناجم عن أعمال العنف الجارية في مونروفيا. والأعمال المشينة المرتكبة، ولا سيما الهجمات على المدنيين والمؤسسات التي تقدم مساعدات إنسانية، دليل على ازدراء مطلق لحياة البشر.

وإن الأزمة السياسية التي نشأت في نهاية آذار/مارس أطاحت مرة أخرى بجميع الجهود السياسية التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والأمم المتحدة منذ بداية هذا العقد.

وإنما يتعذر قبوله على نحو خاص هو تجاهل زعماء الفصائل لتطلعات الشعب الليبري نحو السلام. ويوجد أيضا بصورة واضحة عدم احترام وسوء معاملة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية والمجتمع الدولي.

ومن التدابير التي يتعين اتخاذها، التدابير الرامية إلى كفالة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن ترمي إلى تحديد المسؤوليات الجنائية والمدنة لمرتكبي الجرائم، وإلى تعويض الضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم. وينبغي التحقيق أيضا في سوء معاملة المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتحديد المسؤوليات التي تتحملها مختلف الفصائل والقادة. ونرى أنه من الضروري العمل بحزم ومطالبة مرتكبي الجرائم بتحمل المسؤولية. وإفلات المجموعات نفسها التي تنخرط في أعمال الإجرام من العقاب يشجع على معاودة ارتكاب هذه الأنواع من الأعمال. ونحن لا نريد أن تواصل ثقافة الإفلات من العقاب نموها في ليبريا.

ولقد أبرزنا أول مرة أدلينا فيها ببيان رسمي عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في كانون الثاني/يناير الماضي الأهمية التي نعلقها على عملية السلام والتعمير في ليبريا. وأكدنا أيضا على أن عملية الأمم المتحدة هذه كانت نشاطا لدعم مبادرة إقليمية ترمي إلى إحلال السلام. ويبدو أن هذا الجهد المبذول على المستوى الأفريقي طريقة جديدة وناشطة للتصدي للمشاكل التي تهدد السلام، ونعتقد أنه يتعين أن تكون ناجحة لسببين وهما للتغلب على مشاكل ليبريا ولتعزيز الدور الإقليمي في حل الصراع.

ونتيجة لانعدام التعاون على الإطلاق من قبل زعماء الفصائل في ليبريا، ثمة خطر أن قد تقرر بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أن تضع حدا لأعمال فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية في ذلك البلد، الأمر الذي يضع حدا لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. والآثار التي يمكن أن تترتب على السكان المدنيين تفضي بنا إلى طلب بذل جميع الجهود الممكنة من أجل منع حدوث هذا الأمر.

والواضح أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تواجه صعوبات خطيرة في تمويل عمليات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية، وأن انعدام دعم المجتمع الدولي يعرض استمرارها للخطر. ويبدو أن مناشدة المجلس للمجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الغرض لا تكفي للتغلب على المشكلة. وقد يكون من الضروري النظر في أشكال التمويل بموجب خطط الدعم التي توفرها مؤسسات بريتون وودز لليبريا، أو ربط تطوير برامج منظومة الأمم المتحدة في ليبريا بتحقيق أهداف وقف إطلاق النار والاتفاقات السياسية، حسبما تنص عليه المبادرة الخاصة من أجل افريقيا التي أطلقها الأمين العام قبل أشهر قليلة فقط. وينبغي أن ننظر أيضا في إمكانية توقيع التزامات بإيداع تعويضات مستقبلية في صندوق للسلام في افريقيا. وعلى أية حال، فإن مسألة التمويل تتطلب نهجا خلاقا.

ومن الضروري أيضا التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أسرع وقت ممكن وإلى تنفيذ اتفاق أبوجا. ومن المتعذر تعبئة الدعم الدولي لبلد يواصل فيه قادته، على حساب المعاناة الهائلة لسكانه المدنيين، اتخاذ موقف يتمثل في التجاهل المطلق للسلام وللمنظمات الدولية الملتزمة بالعمل من أجل تحقيقه. وهذا يفسر عدم إيداع الأموال في الصندوق الاستئماني لليبريا، حسبما ذكره الأمين العام في تقريره. ولا يمكن أن يتواجد حماس لدعم مبادرات السلام اذا كان الذين ينبغي أن يتصدروا تعزيزها هم أنفسهم الذين يجهضونها في كل حين.

وإن الحالة في ليبريا اختبار جاد لمجلس الأمن. وحتى لو لم يكن القادة يريدون السلام، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن مسؤولياته الإنسانية. وحتى لو لم يكن القادة يعبأون بشعبهم بالذات، لا يسعنا، نحن المجتمع الدولي، أن نغسل أيدينا ببساطة وأن نغض الطرف عما يجري. وعندما لا توجد هياكل محلية لضمان سلامة الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية التي يعيش فيها الأشخاص والأسر، يقع على عاتق المجتمع الدولي ما يمكن أن نسميه مسؤولية إنسانية مكملة لملء ذلك الفراغ. لذلك، يجب أن نقدم دعما قويا للمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن

تلك المنظمات التابعة للقطاع الخاص. فالأمم المتحدة لا يسعها أن تترك شعب ليبريا يواجه مصيره.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يذكر بوضوح أن بلدانا عديدة لن تعترف بأي شخص قد يسيطر على ذلك البلد بالقوة.

وهناك جانب آخر مخز هو تدفق الأسلحة إلى ليبريا، وتتمثل النتيجة العملية للخطر في أن تكلفة الأسلحة باتت أكبر، وليس في أن الأسلحة لم تعد تصل إلى ليبريا. فمن المسؤول عن هذا الأمر؟ لا شك في أن زعماء الفصائل هم مرة أخرى المسؤولون وهم الذين يفضلون تكريس الموارد للحرب وليس لتنمية شعبهم؛ ولا شك في أن تجار الأسلحة هم الذين يمثلون الفجور بجنيهم الأرباح من معاناة الشعب؛ ولكن البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة مسؤولة أيضا، والعديد منها جالس هنا في مجلس الأمن، ويجب أن تنفذ آليات أشد صرامة وفعالية لجعل الحظر المفروض على الأسلحة حظرا حقيقيا.

وفي الختام، يجب أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء احتمال تأجيل الانتخابات بسبب هذا كله. ونعتقد أن الانتخابات خطوة هامة وأساسية للتغلب على الأزمة السياسية والأخلاقية في ليبريا. وغياب السلطة الشرعية سيكون دائما عنصرا مزعزعا للاستقرار يجب تصحيحه. وعندما تتم السيطرة على الحالة في مونروفيا، ينبغي إيلاء الأهمية القصوى لإجراء الانتخابات المقرر موعدها حتى يتسنى للشعب الليبري نفسه أن يختار طريقه، وحتى يتسنى للمجتمع الدولي حينئذ أن يقدم إليه كامل دعمه. وتود شيلي أن تعرب عن تضامنها الكامل مع شعب ليبريا ومجتمعها المدني، ونعتبر هذا التضامن حتمية أخلاقية ومسؤولية سياسية تقع على عاتق الديمقراطية الشيلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب، بادئ ذي بدء، عن ارتياحه لعقد مجلس الأمن هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في ليبريا. ونعتبر أن من الضروري أن يعالج أعضاء الأمم المتحدة الحالة المأساوية لهذا البلد ويستكشفوا كل مجموعة الخيارات التي يمكن أخذها لإنهاء الأعمال العدائية واستئناف عملية المصالحة الوطنية.

ويود وفد اندونيسيا أيضا، في هذا الصدد، أن يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره الشامل (S/1996/362) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، وهو التقرير السابع عشر في سلسلة التقارير المرحلية عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا للسيد جيمس جوناه، المبعوث الخاص للأمين العام، لجهوده في العمل على تحقيق السلام في ليبريا عن طريق بعثته الأخيرة الى ذلك البلد. كما أننا ممتنون امتنانا عميقا للسيد انطوني نياكي، الممثل الخاص للأمين العام، وقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية، وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الذين جاهدوا بجسارة لاستعادة السلام والاستقرار في وضع مزعزع وخطير الى أقصى حد.

ويلاحظ وفدي مع الاستياء، وقد نظر في التقرير بإمعان، وبالنظر الى حقائق الواقع الفعلي، الحالة الكئيبة الخطيرة السائدة في البلد. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التدهور السريع في ليبريا منذ اندلاع القتال من جديد في ٦ نيسان/ابريل استئنافا للحرب الأهلية التي دامت ستة أعوام. وعلى الرغم من أننا ندرك أنه حدثت فترات هدوء في القتال، فمن المحزن أن نلاحظ أنه حتى الآن لم يستمر أي وقف لإطلاق النار. ولذا فإن من الواضح لوفدي أن فشل الأطراف المعنية في تنفيذ أحكام اتفاق أبوجا واحترامها لها إنما يؤكد مرة أخرى الافتقار الى الإرادة السياسية الحقيقية فيما بين الزعماء الليبريين. وكما أعربنا مرارا، فإن تنفيذ اتفاق أبوجا هو في نهاية المطاف مسؤولية مجلس الدولة الذي أنشأه الزعماء الليبريون أنفسهم.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٠٤١ (١٩٩٦) في مستهل هذا العام، الذي مدد به ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى نهاية هذا الشهر، راودنا الأمل في أن توفر هذه الفترة الفرصة للأطراف كي تسعى إلى تحقيق تقدم في حل القضايا المعلقة فيما بينها.

على أنه مما يؤسف له، أننا يجب أن نسجل، بدلا من ذلك، استياءنا لأن عملية السلام لم تستخدم إلا لتحقيق المطامع الشخصية لزعماء الفصائل الليبرية. ولذلك يؤكد وفدي من جديد انزعاجه لأن الزعماء الليبريين ما زالوا يضربون عرض الحائط بالمصلحة الكبرى للشعب الليبري الذي تعرض لمعاناة لا توصف منذ بدء الصراع في ١٩٨٩.

وهذا هو الإطار الذي يرحب فيه وفدي بعقد اجتماع لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ٧ أيار/مايو في أكرا لاستطلاع السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء الأعمال العدائية وإعادة تنشيط عملية السلام التي توقفت. ويثلج صدرنا أيضا أن نلاحظ أن الآلية المتعلقة بإعادة ليبريا الى اتفاق أبوجا، التي اعتمدها ذلك الاجتماع، قد أكدت من جديد أن اتفاق أبوجا يشكل الأساس الوحيد لإقرار السلام في ليبريا. ويؤيد الوفد الاندونيسي كل التأييد هذا الموقف، ونتشاطر أيضا الرأي القائل بأن البروتوكولات التي اعتمدها مؤخرا مجلس الدولة تتناقض مع روح اتفاق أبوجا، وأنه ينبغي عدم الاعتراف بأية حكومة تتولى الحكم عن طريق استخدام القوة.

وهناك جانب يود وفدي أن يركز عليه، وهو أن مجلس الدولة والجنرال جونسون قد رحبا كلاهما بل وقبلا بالتوصيات والشروط التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وأنهما قد أعربا عن اعتزامهما التقيد بها. ويشكل هذا في رأينا تطورا إيجابيا يمكن أن يصبح الأساس لتدابير أخرى لبناء الثقة. ونظرا للآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن آخر تطور للأحداث وما يمكن أن يحدثه من آثار مزعزعة للاستقرار بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية كلها، يرحب وفدي بالجهود التي تنظر الدول الأعضاء في اتخاذها، أيا كانت، لمعالجة الحالة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الولايات المتحدة بإنشاء فريق الاتصال الدولي بشأن ليبريا. وقد اجتمع هذا الفريق لأول مرة في جنيف، وجمع سويا البلدان المانحة المهتمة بالأمر كي تناقش مسألة استعادة الأمن، وتعزيز فريق الرصد، وإعادة الفصائل الى التقيد باتفاق أبوجا. وهذه حقا قضايا حيوية وأساسية إذا كان للصراع في ليبريا أن يحل.

إن حالة الأمن الحالية تبعث على الانزعاج حقا. فأعمال النهب مستشرية، كما أن أخذ الرهائن يتزايد مرة أخرى. واستمرار حالة عدم الاستقرار لا يوفر جوا يساعد على السعي الى تنظيم العملية الانتخابية. ومن هنا فليس من المحتمل إجراء الانتخابات المقررة في آب/أغسطس ١٩٩٦ طبقا لاتفاق أبوجا، بالنظر الى استمرار غياب المؤسسات العاملة والحالة المتقلبة سياسيا وعسكريا. في هذا الإطار، ومع مراعاة عودة اندلاع الحرب الأهلية، يود وفدي أن يشدد على ضرورة تقيد جميع الدول تقيدا صارما بالتزامها بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) فيما يتعلق بحظر تسليم جميع أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الى ليبريا.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه يجب إيجاد حل للصراع الليبري على الصعيدين الداخلي والإقليمي. ولذلك فمن اللازم تزويد فريق الرصد لا بالمساعدة الاقتصادية وحدها بل وباتفاق لمركز القوات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومجلس الدولة، كيما يتسنى للفريق أداء ولايته. وإذا أصبح فريق الرصد فعالا فإن هذا بدوره سيمكنه من توفير الأمن الكافي ليس لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فحسب بل ولغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية فضلا عن وقف نزوح الليبريين الى البلدان المجاورة. ولذلك فمن الضروري أن ينظر المجلس في دور فريق الرصد مستقبلا، حتى يكون في موقف يمكنه من أداء وجباته على نحو مناسب.

ونشعر ببالغ القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان السائدة في البلد، مثل أعمال النهب والضرب والتعذيب والاغتصاب. وكان من أبشع الاعتداءات على حقوق الإنسان إساءة استخدام الأطفال عن طريق الممارسة المتمثلة في استخدام جنود صبية، الأمر الذي نشجبه بشدة. ويرى وفدي أن من الأهمية بمكان التصدي لهذه الانتهاكات على النحو السليم، وأن تستأنف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بأسرع ما يمكن، فور توقف الأعمال العدائية وإذا ما سمحت الظروف الأمنية، أداء دورها الفعال في التحقيق في هذه الاعتداءات.

ولا يزال الموقف الإنساني باعثا على الانزعاج. وترجع المصاعب القائمة أساسا الى زيادة الافتقار الى

الأمن في الوصول الى مناطق معينة في ليبريا لجلب المساعدة الإنسانية. ونشعر بالقلق لتعذر الوصول الى بعض الفئات، ولتوقف أعمال الإغاثة، مما أدى الى زعزعة حالة يلقى فيها المدنيون المعاناة بالفعل. وعملا على تخفيف حدة هذه الحالة، فمن الأهمية الملحة أن تقوم جميع الأطراف على سبيل الاستعجال بتقديم تعاونها الكامل للمنظمات الإنسانية وموظفيها. ونطلب في هذا الصدد من الأطراف الليبرية أن تبذل أقصى ما في وسعها للسماح بوصول المساعدة الإنسانية دون عائق، وتوفير ضمانات للأمن موثوق بها.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، فإننا نعي أن الحرب الأهلية قد أوجدت لاجئين ليبريين يزيد عددهم على مليون فرد في البلدان المجاورة، مما أثقل كاهلها بشدة وزاد بذلك من خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونثني في هذا الصدد على مبادرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفيرها المساعدة للبلدان التي تمنح اللجوء لليبريين. وغني عن القول إننا ما زلنا نرى أن الحل الطويل الأجل لهذه المشكلة الإنسانية يكمن في عودة السلام والاستقرار الى ليبريا، وأن مخيمات اللاجئين لا يمكن أن تكون سوى حل مؤقت.

وأخيرا، سيدي الرئيس، بالنظر إلى العقابيل المدمرة لاستمرار الصراع، فإننا نوجه نداء عاجلا الى جميع الفصائل المتحاربة بأن تعيد فورا وقف إطلاق النار وتتخذ خطوات ملموسة كي تؤكد من جديد التزامها باتفاق أبوجا. وبدون ذلك، فإن الزعماء الليبريين سيخاطرون بفقد أي شكل من أشكال المصداقية أو الدعم من المجتمع الدولي، لا سيما إذا ما قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا سحب فريق الرصد، الأمر الذي سيترتب عليه اتخاذ بعثة الأمم المتحدة خطوة مماثلة. ولذلك فإننا نشاطر الأمين العام ملاحظته أن الفصائل الليبرية ينبغي أن تنظر بإمعان في الآثار البعيدة المدى التي سوف تترتب على أفعالها إبان الأشهر القلائل المقبلة.

وفي ضوء هذه الملاحظات، يؤيد وفد اندونيسيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويستند هذا الموقف إلى الأمل بأن تدلل الأطراف الليبرية خلال هذه الفترة، ومن خلال خطوات ملموسة، على إرادتها السياسية لحسم الصراع الذي عصف بالشعب الليبري فترة طويلة جدا. ونحن نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن مستقبل الدور الذي ستضطلع به بعثة الأمم المتحدة بعد ٣١ آب/أغسطس، استنادا إلى قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن دورها في ليبريا.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أتيحت لوفد بلدي عدة فرص للإعراب عن آرائه في الحالة في ليبريا، وهي بلد شقيق خربته طوال ست سنوات حرب مدمرة.

وأثناء دراسة مجلس الأمن للتقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، استمعنا باهتمام خاص إلى البيان الذي أدلى به عضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، سعادة الحاج ج. ف. كروماه، وتشجعنا إذ علمنا أن جميع الفصائل الليبرية مصممة على متابعة قضية المصالحة الوطنية. ووفقا لما قاله السيد كرومان، فإن

"مبدأ المصير المشترك أصبح اليوم يعمل بشكل فعال لصالح قضية السلام إلى حد أنني وزملائي في مجلس الدولة نعتبر أن عملية السلام أصبحت الآن عملية لا رجعة فيها". (S/PV.3624، الفقرة ٢)

والآن، بعد مرور أربعة أشهر، لم يتحقق أي تقدم ملموس، ونحن نجتمع مرة أخرى في جلسة علنية لمجلس الأمن لمواصلة البحث عن وسيلة سلمية لفتح الطريق المسدود الذي وصلت إليه الفصائل الليبرية ولإنهاء انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبت مؤخرا وأدت إلى وفاة العديد من المدنيين. وغينيا - بيساو مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الشعب الليبري، مثله مثل الشعوب الأخرى، يستحق أن يعيش بسلام، وأن له الحق في أن يربي أطفاله في ظروف السلام والأمن.

ويعتقد وفد بلدي أن الحل الوحيد للصراع الليبري هو الحل السياسي. وفي هذا السياق نناشد مجددا وبإلحاح جميع الأطراف الليبرية أن تحترم اتفاق أبوجا، ونطلب إلى زعماء الفصائل التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لتنفيذ الاتفاق.

وبالرغم من الأحداث المأساوية التي تتواصل في ليبريا وما ينجم عنها من تأخير في تنفيذ اتفاق أبوجا، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه في أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يظلا على تفانيهما لعملية السلام الليبرية، وفي أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة تضطلع بدور هام جدا في هذا الصدد.

وبنفس الروح، نطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المساعدة السوقية والمالية وغيرها لتمكينه من الوفاء بولايته، بما في ذلك نزع أسلحة الفصائل الليبرية واعتماد تدابير لبناء الثقة والأمن. وفي الوقت نفسه نعتقد أنه يتعين على جميع الفصائل الليبرية أن تحترم احتراما صارما مركز الأفراد التابعين لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمنظمات الإنسانية، وذلك لكي تتمكن من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لجميع البلدان المعنية، وبخاصة للاجئين والمشردين.

ولقد رحبت غينيا - بيساو بالاجتماع الذي عقده وزراء خارجية دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمؤرخ ٧ أيار/مايو بشأن مسألة ليبريا. ونشير مع الارتياح إلى أن أعضاء مجلس الدولة أشاروا إلى أنهم سيحترمون التوصيات المعتمدة من جانب وزراء خارجية المنطقة دون الإقليمية في غرب افريقيا. وبالمثل، يحدونا الأمل بأن يتخذ مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المزمع عقده في مطلع آب/أغسطس قرارات مهمة بمشاركة جميع زعماء الفصائل الليبرية.

ونحيي أيضا حكومة الولايات المتحدة لاتخاذها مبادرة لإنشاء فريق الاتصال الدولي بشأن ليبريا.

ويرى وفد بلدي أن الشعب الليبري، ولا سيما قادته، هو الذي يتحمل في التحليل الأخير مسؤولية تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نطلب إلى جميع الدول أن تتقيد تقيدا صارما بالحظر المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبريا والذي أنشئ بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢).

وأود أن أشكر الأمين العام على جهوده المبذولة لحمل الليبريين على تحقيق المصالحة الوطنية. وكذلك أود أن أتوجه بالشكر إلى أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمنظمات الإنسانية على جهودها التي لا تكل لإنهاء معاناة الشعب الليبري.

ويؤكد وفد بلدي مجددا تأييده لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة أشهر أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

ما فتئ الصراع دائرا في ليبريا طوال ست سنوات. وهذا الصراع في غرب افريقيا لم يؤد فقط إلى إزهاق أرواح العديدين وإلحاق أضرار هائلة بممتلكات الشعب الليبري، بل أنه يشكل أيضا تهديدا مباشرا للسلم والاستقرار في البلدان المجاورة وفي المنطقة ككل.

وعلى مدار السنوات، ما فتئت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا تبذل جهودا لا تكل لإنهاء القتال في ليبريا بالرغم من صعوباتها الاقتصادية. لقد قامت بإرسال قوات لحفظ السلام إلى ليبريا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقامت أيضا ببذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة بغية إيجاد حل مقبول لدى جميع الأطراف، بهدف تيسير التسوية السلمية للمسألة الليبرية. وبذلت الأمم المتحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا كذلك جهودا كبيرة لتحقيق هذا الهدف.

وفي مرحلة ما كانت جهود السلام هذه تحقق بعض النجاح. ومع ذلك، لاحظنا من التقرير الأخير للأمين العام أن الحالة في ليبريا ازدادت تدهورا منذ بداية الشهر الماضي، وأن الصراع بين الأطراف المختلفة قد تواصل وأصبحت مونروفيا مدينة ميتة تقريبا. وقد عرض هذا تنفيذ اتفاق أبوجا للخطر وجعل من الصعب أن تجري في الموعد المحدد الانتخابات العامة التي كان موعدها قد حدد في آب/أغسطس القادم. وبسبب الافتقار إلى الموارد والقوى البشرية، فإن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لم يعد قادرا على توفير ضمانات السلامة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونحن نشعر بعميق القلق إزاء هذه التطورات.

وتمر عملية السلام الليبرية الآن بلحظة حاسمة. ولقد أكد من جديد وزراء خارجية تسعة بلدان من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في الاجتماع الذي عقدوه مؤخرا في أكرا بأن اتفاق أبوجا ما زال يشكل الأساس الوحيد لتعزيز السلام في ليبريا. ونؤيد قراراتهم تأييدا تاما ونحث بقوة أطراف الصراع في ليبريا على وقف جميع الأعمال القتالية فورا والتعاون مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عن طريق التقيد الصارم بالاتفاقات التي تم التوصل إليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعمل على استعادة السلام.

وكما بيَّن الأمين العام، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا قد اضطلعت بدور هام في مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على استئناف عملية السلام في ليبريا. وبالإضافة إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، يمكنها أيضا تعزيز اعتماد تدابير بناء الثقة، مما يهيئ بالتالي الظروف المؤاتية لتنفيذ اتفاق أبوجا. ولذا، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة أشهر.

من رأينا أن التسوية النهائية للمسألة الليبرية تتوقف فقط على الشعب الليبري نفسه. إذ لا يمكن أن يوجد حل سياسي مقبول لجميع الأطراف إلا حينما يلقي جميع الأطراف المعنيين سلاحهم فعلا ويدخلون في مفاوضات وحوار بصبر وإخلاص. حينئذ فقط يمكن للشعب الليبري أن يتمتع بالسلم مرة أخرى وأن يبدأ طريقه نحو التعمير والتنمية.

إن أفريقيا تحتل مكانة هامة في العالم وتمثل قوة هامة في المسرح السياسي الدولي. وقد كانت الشعوب الأفريقية دوما، بما درجت عليه من حب للسلام والسعي إلى التقدم، تشكل قوة رئيسية في صيانة السلم والاستقرار العالميين. فالسلام والازدهار العالميان لا يمكن أن يتحققا بدون الاستقرار والتنمية في افريقيا. وفي الوقت الحاضر تتجه الحالة في أفريقيا، بوجه عام، نحو الاستقرار واقتصادها آخذ بالتحسن. بيد أن بلدانا عديدة ما زالت مبتلية بالصراع الأهلي، الذي لم يعرض للخطر السلم والاستقرار في تلك البلدان وفي جيرانها فحسب ولكنه أعاق أيضا تنمية تلك البلدان.

لقد كان دائما من رأي الحكومة الصينية أن وجود أفريقيا مستقرة ومتنامية جزء هام لا غنى عنه من عالم سلمي مزدهر. ومن واجب المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لمساعدة شعوبها على إنهاء القتال وإيجاد حل سياسي لصراعاتها. ونأمل أن تتمكن ليبريا، بمساعدة المجتمع الدولي، من إنهاء صراعها وتحقيق السلام والاستقرار في موعد مبكر. وستعمل الصين مع سائر المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن. المتكلم التالي ممثل نيجيريا. أدعوه الى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. ونحن متأكدون من أن أعمال المجلس هي في أيد حكيمة حذرة نزيهة. ودعوني أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير سومافيا، الممثل الدائم لشيلي، على الطريقة الرائعة التي قاد بها أعمال المجلس خلال رئاسته.

إن وفدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في ليبريا. لقد قرأنا باهتمام شديد آخر تقرير للأمين العام عن الحالة. ونجده تقريرا شاملا ومفيدا.

فبعد فترة من السلام والاستقرار النسبيين، شهدنا أثناءها عودة الحياة الطبيعية جزئيا في منروفيا وفي أجزاء أخرى عديدة من ليبريا، تعرضت عملية السلام في ذلك البلد مرة أخرى لانتكاسة كبيرة نتيجة لتجدد القتال بين الفصائل المتحاربة. وعلى الرغم من أن هذا التطور في الوضع مؤسف جدا، فلم يكن غير متوقع تماما، لأن التطورات التي أدت اليه كانت واضحة. وفي الواقع، تنبأ الأمين العام بهذا التطور في تقريره المؤرخ في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قبل بضعة أيام من تجدد القتال.

إننا نشهد انزلاقا في غمرة الفوضى والاضطراب في ليبريا. بيد أنه ينبغي لهذا المجلس أن يبدد أي شك فيما يتعلق بسبب الكارثة الحالية في ذلك البلد والحل الممكن لها. فإن معظم المكاسب، وإن كانت مؤقتة، التي سجلت في عملية السلام في ليبريا - ومنها تحسن الحالة الانسانية وتحسن احتمالات العودة الطوعية للاجئين - قد تعرضت لانتكاسة خطيرة نتيجة لتجدد القتال مؤخرا في ذلك البلد. وزعماء الفصائل هم المسؤولون عن تجدد القتال، الأمر الذي يشكل خرقا للالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بحرية بموجب اتفاق أبوجا. وفي هذا الصدد، يتفق وفدي مع ملاحظة الأمين العام أن زعماء الفصائل قد أبدوا بوضوح استخفافهم الكامل برفاه الشعب الليبري وسلمه وتطلعاته. ويمكن القول كذلك إنه لو كانت قد توفرت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولفريق الرصد التابع لها الموارد والدعم اللازمان لتسنى تجنب الفترة الخطرة الواقعة بين وقف إطلاق النار بعد اتفاق أبوجا ومرحلة البدء بنزع السلاح والتسريح. ومن الواضح أن الزخم الأولي نحو السلام الذي ولده اتفاق أبوجا قد ضاع وسُمح له بأن يتلاشى.

وفي أثناء الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، في أكرا يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، اعتمد الوزراء خطة شاملة تستهدف المساعدة على إعادة ليبريا الى اتفاق أبوجا من خلال تحديد تدابير لتجريد منروفيا من السلاح والعودة إلى وقف إطلاق النار وإعادة الحكومة الانتقالية الليبرية الممزقة. ووجه وزراء الخارجية تحذيرا إلى زعماء الفصائل بأن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سيعيد النظر في مشاركته في ليبريا أثناء اجتماعه في آب/أغسطس إذا لم ينفذوا هذه الخطوات. وإن بلدي، الى جانب البلدان الأخرى المساهمة بقوات في فريق الرصد، سينظر جديا في الخيار المتاح له في ذلك الوقت. ونأمل في أن تبرهن الأطراف الليبرية على رغبتها في السلام، وهو ما لم تفعله حتى الآن، وإلا فإن ظهور شبح الصومال، الذي أشار اليه الأمين العام، يصبح إمكانية مرعبة.

من المهم أن نقول إن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا جزء من الحل، وليس جزءا من المشكلة، في ليبريا. ولذلك من المؤسف أن نلاحظ الغمز المستمر لأنشطته. ففي بعض الدوائر توجه انتقادات مقنّعة وأحيانا صريحة، إلى سلوك جنوده. وفي حين لا يجوز لنا أن نتغاضى عن أي سوء سلوك يصدر عن هؤلاء الجنود، فإن المجتمع الدولي يجب ألا ينسى بسهولة لماذا أصبح فريق الرصد ضروريا بالدرجة الأولى. وأود أن أذكّر المجلس بأنه في عام ١٩٩٠، أيام أزمة الخليج، لم تدرج المذبحة التي كانت دائرة في ليبريا في جدول الأعمال الدولي ولم تلق أي تغطية جدية في وسائل الإعلام الدولي، نتيجة لحدوث أبرز كان جاريا وهو "عملية درع الصحراء". وكان ذلك بطبيعة الحال، نتيجة للمصلحة الاستراتيجية في تلك الحرب. وفي تلك الظروف، وعندما يكن لدى أي بلد آخر الرغبة في تقديم العون لوقف المذبحة ووقف الانزلاق نحو الفوضى الكاملة في ليبريا، قام قادة غرب أفريقيا، كخطوة جريئة ومبتكرة، بما اعتقدوا أنه خير ما يمكن عمله غير عابئين بما يترتب على هذه العملية من تكاليف بالنسبة لبلدانهم. هؤلاء القادة يستحقون الثناء والامتنان، وليس النقد، من جانب المجتمع الدولي. فقد أنفق بلدي، نيجيريا، بلايين الدولارات، ودفع دفع مئات من جنودنا أرواحهم فداء وأصيب آلاف آخرون بجروح، وكل ذلك في سبيل قضية السلام في ليبريا.

وعلاوة على ذلك، يتساءل بعض المراقبين لماذا لم يتخذ فريق الرصد إجراء فوريا لمنع تجدد القتال الأخير في ليبريا، كما فعل في الماضي، وخاصة في أثناء محاولة انقلابية جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. فنحن نعلم سبب ذلك، وقد ذكر الأمين العام بوضوح سبب ذلك في تقريره. وهو ببساطة أن الموارد اللازمة لاتخاذ موقف قوي يتسم بالمصداقية قادر على ردع

مثل هذه الحرب خلال فترة طويلة من الزمن لم تكن متاحة لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

وهذا لا يعني القول بأن هيكل فريق الرصد وتنظيمه لا يمكن تحسينهما. ولكن ثمة جانب لفكرة إعادة تشكيل فريق الرصد يجدها وفدي مقلقة وربما في غير مكانها. فالهدف الصحيح ينبغي أن يكون إقامة قوة ذات مصداقية وقادرة على تنفيذ ولايتها الصعبة ولكن أساسية. وفي هذه الظروف، يرحب وفدي بكافة الجهود الآتية بحسن نيته للمساعدة في تجهيز وتقوية فريق الرصد بغية زيادة قدرته على تنفيذ مهمته. وكما أكد وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعهم المعقود في ٧ أيار/مايو فإن أي مساهمات مالية تقدم لفريق الرصد يجب أن توجه الى القوة برمتها وليس الى وحدات معينة. فنحن لا نستطيع أن نقوم بلعبة "فرق تسد" ثم نتظاهر بأننا نسعى الى حل متكامل للمشكلة الليبرية.

وإضافة إلى ذلك ينبغي للبلدان التي تتحدث رياء عن السلام في ليبريا بينما يستمر تدفق الأسلحة الفتاكة منها الى الفصائل المتحاربة في ذلك البلد، ينبغي أن ترتفع إلى مستوى التزاماتها المترتبة على قرار مجلس الأمن ٩٨٥ (١٩٩٥) وأن تراعي بدقة حظر الأسلحة المفروض على ليبريا.

وختاما دعوني أقول إن وفدي يستمد التشجيع من الموقف البناء الذي اتخذته وفود عديدة تكلمت هذا اليوم. والرسالة الواضحة التي احتفظنا بها هي أنه ما من أحد يتحدث عن التخلي عن ليبريا. فالالتزام إزاء شعب ليبريا وإزاء المنطقة دون الإقليمية بأسرها أمر جدير بالترحيب ويحظى منا بعظيم التقدير. ونحن أيضا على ثقة من أن مجلس الأمن سيجدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة ثلاثة شهور أخرى وفقا لتوصية الأمين العام. ونحن في المنطقة، وأنا أتكلم بالذات عن حكومتي، مستعدون لمواصلة القيام بدورنا الى أن يعود السلام الى ليبريا والى منطقتنا دون الإقليمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. أدعوه الى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لعمامرة (الجزائر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم تهانئ الوفد الجزائري الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. فكلنا يقين من أن المجلس سيحرز تحت رئاستكم الحكيمة إنجازات تعزز الأمن والسلم في العالم.

كما لا يسع الوفد الجزائري إلا أن يشكركم على فتح المجال لمشاركة واسعة في النقاش حول هذه المسألة التي تخص بلدا افريقيا شقيقا. فأود هنا، ومن الناحية المنهجية، أن أنوه بهذه المبادرة الحسنة التي تمكن الدول الأعضاء من إبداء رأيها في المأساة في ليبريا وحول تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الأمن بتاريخ ٢١ من هذا الشهر حول تطورات الوضع في ليبريا وذلك قبل مناقشته من طرف مجلس الأمن. ففي الوقت الذي يجري فيه النقاش حول إصلاح طرق عمل المجلس بغرض إضفاء شفافية وفعالية أكبر على مداولاته فإن هذا الأسلوب في التعامل مع قضايا حفظ الأمن والسلام العالميين لجدير بالثناء والتشجيع. وأملنا أن تفتح هذه المبادرة الطيبة الطريق أمام مبادرات أخرى من شأنها أن تعزز ديناميكية الحوار الضرورية لتعزيز مشروعية قرارات المجلس وفرص تنفيذها.

كما لا يفوتني أن أعبر لسلفكم، السفير خوان سومافيا، الممثل الدائم لشيلي، عن فائق تقديرنا للمجهودات والنتائج التي تحققت في ظل رئاسته للمجلس في الشهر المنصرم.

لقد رحبت المجموعة الدولية بتوقيع الفصائل الليبرية خلال شهر آب/أغسطس الماضي بأبوجا على اتفاقية فتحت، ولأول مرة، آفاقا حقيقية لوقف الحرب المدمرة وهيأت شروط تجاوز الأزمة السياسية التي أدخلت هذا البلد الشقيق في دوامة من الاقتتال والعنف لا يزال شعبه يدفع ثمنها غاليا.

فلقد رافق تنصيب مجلس الدولة - هذه الرئاسة الجماعية التي تضم كل زعماء الفصائل السياسية وممثلين عن المجتمع المدني - إرادة دولية وجهوية راهنت على تجاوز النزاع والانطلاق في عملية تطبيع

الحياة السياسية والاجتماعية وإعادة إعمار البلاد، وذلك ضمن جدول زمني كرس من بين أولوياته تجريد مقاتلي الفصائل المتناحرة من السلاح وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وكان ضروريا من أجل أن تتحقق هذه المرحلة الحساسة والمؤثرة على مستقبل العملية السلمية من توافر الإرادة السياسية والدعم الدولي السياسي والمالي والإمدادي اللازم لدفع مسار السلام الذي شيد بعد جهود جهوية ودولية مضنية الى نقطة اللارجوع. فالكل كان على دراية بأن حساسية الوضع تتطلب جهدا متواصلا من أجل بناء ودعم عوامل الثقة بين شركاء سياسيين تقاتلوا لما يزيد عن ست سنين. فلقد تم التركيز آنذاك، على الخصوص، على ضرورة دعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا باعتباره عاملا أساسيا وحاسما في رعاية تطبيق اتفاقية أبوجا.

لقد تأخر الدعم الدولي، غير أن هذا العنصر لا يفسر وحده تفاقم الوضع وتدهوره خلال الأشهر الماضية. فلقد أدى تماطل الفصائل الليبرية في التقيد وتنفيذ التزاماتها الى تدهور أسباب الثقة في العملية السلمية مما نجم عنه تصاعد في التوتر وتزايد في المواجهات الدامية بين الفصائل الى أن انفجر الوضع في الأيام الأخيرة.

فالأحداث الأخيرة لم تفاجئ أحدا، إذ نبه الأمين العام للأمم المتحدة في تقاريره الأخيرة الى تدهور مطرد ومقلق للوضع الأمني في البلاد. كما حذرت كذلك منظمة الوحدة الافريقية خلال دورتها الثالثة والستين المنعقدة في أديس أبابا في شباط/فبراير الماضي من احتمال انفجار الوضع وركزت على ضرورة دعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ماديا من أجل تمكينه من الاضطلاع بدوره كراع ومراقب لتنفيذ اتفاقية أبوجا. لقد جاءت الأحداث المأساوية الأخيرة، وبكل أسف، لتبين مدى هشاشة المسيرة السلمية ولتعصف بالجهود الجبارة والعسيرة التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع دول غرب افريقيا.

لقد شخَّص الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير شروط أي معالجة جدية للأزمة الليبرية، فهي تكمن، أولا وقبل كل شيء، في الاحترام الصارم من كل الفصائل الليبرية لاتفاقية أبوجا التي تبقى الإطار الصالح لتجاوز هذه المعضلة. لقد أبرز تطور الوضع أن تعاون زعماء الفصائل النزيه والجدي أمر لا يمكن من دونه للجهود الدولية والجهوية أن تكون لها النجاعة المرغوب فيها. لقد استثمرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا جهودا دبلوماسية وعسكرية شاقة وأموالا هي في أمس الحاجة إليها من أجل إحلال السلام والعودة الى الحياة الطبيعية التي يتشوق إليها الشعب الليبري وينبغي أن يتعامل معها زعماء ليبريا بإيجابية وروح المسؤولية.

ومن جهة أخرى، فإن أية انطلاقة جديدة لعملية السلام في ليبريا ينبغي أن تستفيد من دروس التجربة الماضية. فلا يمكن للسلام أن يحل في ليبريا من دون تجريد مقاتلي الفصائل المتناحرة من السلاح وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. كما لا يمكن لأي اتفاق سياسي أن يدون من دون حضور دولي وجهوي مكثف ودعم اقتصادي مناسب. ويبدو في هذا الصدد أن دعم بعثة السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أمر ضروري وملح.

إن المجموعة الدولية تواجه في أزمة ليبريا تحديا عسيرا نجم أساسا عن الطابع المعقد للوضعية في هذا البلد الافريقي الشقيق. إن الأحداث الأخيرة لا تبعث على الارتياح ولا تشكل حافزا للجهود الدولية والجهوية.

كما أن يأس الأمين العام من تصرف الزعماء الليبريين أمر يمكن تفهمه. غير أن المجتمع الدولي لا يمكن له أن يركن إلى الخنوع والاستسلام حيث تفرض عليه مسؤولياته السياسية والأدبية مواصلة الجهود من أجل التخفيف من معاناة الشعب الليبري الذي سئم الحرب ويتطلع إلى العيش في كنف الأمن والاستقرار. كما أن الأعمال الاستفزازية من تخريب ونهب لممتلكات الأمم المتحدة بليبريا لا يجب أن تحد من عزيمتنا الجماعية على مواصلة مهمتنا في هذا البلد خدمة للسلام وللتعاون النموذجي في ميدان حفظ السلم بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية في الوقت الذي تضرب فيه دول غرب افريقيا، رغم ضعف مواردها، أروع الأمثلة في التضحية من أجل الصالح العام. مؤيدة في ذلك من طرف منظمة الوحدة

الأفريقية التي وضعت سلطتها السياسية والمعنوية إلى جانب أعضائها في غرب افريقيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل غانا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد ويلموث (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس المجلس لهذا الشهر. وأشكركم أيضا على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن التطورات المأساوية في ليبريا، حسبما يفصله تقرير الأمين العام قيد النظر الآن.

من الطبيعي أن تشعر حكومتي بالقلق وخيبة الأمل إزاء تجدد القتال وإلحاق أضرار في مونروفيا مؤخرا. وكنا نأمل في أن يعمل زعماء الفصائل في ليبريا، عقب سلسلة محادثات الوساطة التي توجت بإبرام اتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، على إعادة تكريس أنفسهم لأهداف السلام والعودة ببلدهم إلى الحياة الطبيعية لصالح شعبهم. وأسلم ببالغ الأسى إذن بملاحظات الأمين العام في تقريره، ومفادها أن زعماء الفصائل قد أشهروا بوضوح من خلال الأحداث التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية استخفافهم بتطلعات الشعب الليبري إلى السلام، وبينوا ازدراء متعمدا للمجتمع الدولي.

ومنذ تبوأ فخامة الضابط الطيار جيري جون راولنغز، رئيس جمهورية غانا، منصب رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في عام ١٩٩٤، لم يضيع فرصة للسعي بنشاط لإحلال السلام في ليبريا. ونتيجة لمواصلته الجهود التي بذلها أسلافه في رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تحقق النجاح في نهاية المطاف بالتوقيع على اتفاق أبوجا في آب/أغسطس ١٩٩٥ الذي جاء مكملا لاتفاقي كوتونو واكوسومبو، مثلما وضحه من ثم اتفاق أكرا.

ولاتفاق أبوجا جانبان سياسي وعسكري، وهو يتضمن مجموعة واسعة من الأنشطة التي تفضي، من خلال نزع سلاح الفصائل، إلى اجراء انتخابات حرة ونزيهة في آب/أغسطس ١٩٩٦. وتمشيا مع جدول التنفيذ، دخل وقف الأعمال العدائية حيز النفاذ خلال ليلة ٢٦-٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، ممهدا الطريق أمام تنصيب مجلس جديد للدولة يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وما تبع ذلك من تعيينات في الحكومة والمناصب العليا الأخرى في الدولة.

وعلى الرغم من حصول بعض التأخير بسبب الافتقار إلى تقديم الدعم السوقي إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، انطلقت عملية السلام في مسارها الصحيح. ومع ذلك، فإن بعض الأعمال التي قام بها المجلس وزعماء الفصائل سرعان ما بدأت تقوض اتفاق أبوجا. ومن هذه الأعمال تغيير مركز مجلس الدولة ليصبح رئاسة جماعية، الأمر الذي أوجد حالة أصبح فيها لليبريا ستة رؤساء بالفعل، وكل رئيس منهم يستفيد من المحاسن الكاملة للبروتوكول الرئاسي.

ونشأت مشاكل أخرى لست بحاجة إلى تعدادها لضيق الوقت. وتواصلت الجهود المبذولة من أجل التصدي لهذه المشاكل. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، فيما كان فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لا يزال يواجه قيودا خطيرة تتعلق بالأفراد والسوقيات، بدأ المرحلة الأولى من الانتشار في بعض المدن التي تسيطر عليها مختلف الفصائل. بيد أن النجاح الأولي الذي حققه دام فترة قصيرة عانى فريق الرصد بعدها من هجوم مفاجئ وكبير شنته عليه دون مبرر إحدى الفصائل يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وهذا الهجوم الذي لا معنى له على فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمدنيين الأبرياء شمله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وأدانه هذا المجلس.

وعلى الرغم من هذه النكسات، وبدعم مادي قليل من المجتمع الدولي، ثابرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق الرصد التابع لها على العمل مع ما تكبداه من اصابات. ونحن لا نزال نقدم إلى شعب ليبريا الشقيق أفضل ما لدينا من موارد وأبناء شجعان آملين في أن تعزز عودة السلام إلى ذلك البلد السلام في

المنطقة دون الإقليمية بأسرها ومن ثم السلم والأمن الدوليين بصورة عامة.

والمؤسف أنه على الرغم من هذه الجهود والتضحيات، تصاعد الصراع الليبري فتحول إلى القتال في مونروفيا، وهي ملاذ آمن، يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ عقب حصول صدع داخلي في فصيلة "يوليمو - ج" وما أفيد عن عزل زعيمها، الجنرال روزفلت جونسون، والأمر الذي أصدره مجلس الدولة فيما بعد باعتقاله بتهمة القتل.

ولدى اندلاع القتال في مونروفيا، اتخذ فخامة رئيس غانا، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، خطوات فورية لاحتواء الحالة. فأوفد مبعوثين شخصيين للتشاور على نحو عاجل مع شركاء رئيسيين في الجماعة الاقتصادية، ولإجراء محادثات مع أطراف الصراع. وبعد بذل جهود مضنية، توصل المبعوثان إلى تحقيق اتفاق مع الأطراف الليبرية بشأن إجراءات ترمي إلى إعادة العمل باتفاق أبوجا من خلال وقف إطلاق النار، وإعادة نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إحلالا للأمن في جميع أنحاء مونروفيا، وسحب جميع المقاتلين المسلحين من المدينة، وإطلاق سراح الرهائن. وتوجت الجهود التي بذلها رئيس الجماعة الاقتصادية بأن عقد في أكرا يوم ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ الاجتماع السابع لوزراء الشؤون الخارجية للجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشأن ليبريا.

وعقب إجراء مداولات مكثفة، توصل الوزراء إلى نتيجة مفادها أن اتفاق أبوجا لا يزال أفضل إطار للسلام في ليبريا، وأنه ينبغي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أن يواصل بذل جهوده سعيا لتنفيذه. وأكدوا حقيقة أن المسؤولية النهائية عن السلام تقع على عاتق الليبريين أنفسهم، ولا سيما الحكومة وزعماء الفصائل الذين يتعين أن يظهروا بالتحديد التزامهم لتنفيذ اتفاق أبوجا والتزامهم بإحلال السلام في بلدهم.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف، أنشأ الوزراء "الآلية المتعلقة بإعادة ليبريا إلى اتفاق أبوجا"، وهي الآلية التي إن نفذتها الحكومة الانتقالية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فإنها ستبين على نحو مقنع تعلقهم المستمر بعملية السلام. والآلية التي تتوفر لهذا المجلس نسخ منها تتطلب من الأطراف الليبرية أن تتخذ خطوات من شأنها، في جملة أمور، أن تعيد العمل بوقف إطلاق النار، والعودة بمونروفيا إلى كونها ملاذا آمنا، وإعادة الممتلكات المنهوبة. ومن شأنها أن تكفل المصالحة وشمول الحكومة الانتقالية الوطنية، والعودة إلى برنامج نزع السلاح، وتسريح المحاربين وإعادة إدماجهم، والأهم العودة إلى برنامج إضفاء الطابع الديمقراطي الذي سيفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتنفيذ الآلية سترصده لجنة التسعة عن قرب، وهي اللجنة التي ستقيم من خلال تنفيذ الآلية التزام الشعب الليبري بإحلال السلام، وتقدم من ثم تقريرها إلى القمة التي ستعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٩٦.

وأكد وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مجددا ما قيل مرارا وتكرارا من أن مهمة كفالة السلم والأمن الدوليين تقع في المقام الأول على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. ولا يسع للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية إلا أن تكمل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وليس أن تحل محلها. وهنا نود أن نردد دعوة لجنة التسعة إلى المجتمع الدولي بالاضطلاع بواجبه الحق تجاه ليبريا وتقديم المساعدة وفقا لذلك إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وينبغي أن تقدم إلى ليبريا نفس المساعدة والاهتمام اللذين يقدمان إلى حالات صراع أخرى في العالم.

وبمواردنا المتواضعة، رغم المعاناة والضحايا التي تكبدناها، قررنا نحن في غرب افريقيا أن نعطي الليبريين فرصة أخرى لتنظيم شؤونهم الداخلية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدير ظهره لذلك البلد. لقد قدمنا ما نستطيعه ولكن المهمة التي يواجهها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ليست من المهام التي يمكن أن تتحملها المنطقة وحدها.

ويدرك مجلس الأمن أن مهام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا تتضمن، بموجب اتفاق أبوجا وغيره من الاتفاقات ذات الصلة، وزع أفراده في جميع أنحاء ليبريا، وإغلاق حدود ليبريا

كلها، وحراسة جميع الموانئ البحرية، ونقاط العبور البرية والمجال الجوي، وتجميع المقاتلين وتجريدهم من السلاح، وإنشاء دوريات لحراسة الطرق وزرع الثقة لتهيئة مناخ يفضي الى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

هذه المهام ليست هينة. إنها تتطلب قوة بشرية عسكرية مناسبة ودعما ماديا وسوقيا. وهذا هو السبب الذي من أجله طلبنا من المجتمع الدولي مرارا وتكرارا أن يقدم المساعدة الكافية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

إن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وفقا لتشكيله في الوقت الراهن، لا يمتلك العدد المطلوب من الأفراد ولا الأساس السوقي لتنفيذ ولايته بفعالية. وبينما يوجد ٨٥٠٠ جندي فقط في الميدان، فإن قائد هذا الفريق قدر أنه بحاجة الى ما بين ١٢٠٠٠ و ١٤٠٠٠ جندي من أجل العمل بفعالية. وينبغي سد هذا الفراغ. ويحتاج فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، في المناخ الهش السائد في البلد، الى التعزيز بمزيد من الأفراد، وإلى موارد مالية وسوقية، حتى يصبح قوة معقولة يمكن أن تشكل رادعا للأطراف المتصارعة، وتفرض احترام المقاتلين لها وتزرع الثقة في نفوس أبناء ليبريا. وبدون هذه القوة، سيبقى انتشار أفرادنا ضعيفا وسيظلون أهدافا سهلة لعتاريف الحرب المتعطشين للسلطة، مما يؤدي الى عواقب لا ننشدها نحن جميعا هنا، كما شهدنا في الماضي القريب.

لقد آن الأوان كي يعمل هذا المجلس لضمان دعم مالي وسوقي غير مشروط لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، مع تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لليبريا لإنجاز هذا العمل. إن الوقت ليس في صالحنا. وكلفة الحل المنفذ اليوم ستكون أقل سواء من حيث الأرواح أو الموارد المالية، مما ستكون عليه في الغد، بعد أن يضطر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى الانسحاب بسبب تقاعس المجتمع الدولي.

وهذا المجلس يمكنه أن يقرر، من بين إجراءات أخرى، أن يطالب البلدان التي وعدت بدعم عملية السلام في ليبريا أثناء المؤتمر المعني بليبريا المعقود تحت رعاية الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، أن تفي بوعودها الآن. ويمكن للمجلس أن يحدد أيضا نداءه من أجل الامتثال الصارم لقراره بحظر الأسلحة فيما يتعلق بليبريا.

وفي هذا المنعطف، أود أن أعرب عن امتناننا لحكومات الدول الأعضاء، التي قدمت المساعدة أو تعهدت بتقديمها حتى الآن الى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وعملية السلام الليبرية. وإننا نشعر بالامتنان بصفة خاصة لحكومة الولايات المتحدة، ليس فحسب على اهتمامها الشديد بالمشكلة الليبرية، ولكن أيضا على تدخلها الإنساني خلال الأزمة الأخيرة، وتقديمها مؤخرا ٣٠ مليون دولار أمريكي لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واتخاذها زمام المبادرة الحميدة بإنشاء فريق اتصال دولي بشأن ليبريا. ونشكر أيضا الأعضاء الآخرين في فريق الاتصال لاهتمامهم المستمر ونأمل أن تصل - وفي الوقت المناسب - من خلال عملهم، المساعدة المادية التي نحتاجها كثيرا من المجتمع الدولي لتسهيل تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو: عودة السلام الى ليبريا.

وبينما نقدر تقديرا عميقا المساعدة التي تلقيناها حتى الآن، فإننا نرى أنها قاصرة بدرجة كبيرة عن مواجهة التحديات السوقية وغيرها التي يواجهها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ولهذا نأمل أن تستعرض جميع الدول الأعضاء إسهاماتها بهدف رفعها الى مستوى يتفق مع الأهداف التي نرغب في أن يحققها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبدون أية شروط.

يجب أن تظل الآثار الإنسانية للأحداث الأخيرة في ليبريا أيضا في أذهاننا. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي معونة أكبر للبلدان التي اضطرت مثل بلدي، لمنح المأوى لمزيد من اللاجئين الليبريين الفارين من بلدهم المخرب.

وأود قبل أن أنهي كلمتي أن أعرب عن امتنان حكومتي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لأمين عام الأمم المتحدة على دعمه المتواصل لليبريا. ونشعر بالامتنان أيضا لبعثة مراقبي الأمم

المتحدة في ليبريا وللممثل الخاص وللمبعوثين الخاصين للأمين العام الذين لم ينقطع تعاونهم وتشجيعهم لنا.

ونؤيد توصية الأمين العام الخاصة بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا كخطوة على الطريق الصحيح، ونرجو أن ينظر فيها بعين العطف.

وأخيرا، أرجو أن تبلغ نتيجة مداولات المجلس مرحلة أبعد مما بلغته القرارات السابقة فتوفر المساعدة المالية والسوقية الملموسة والمطلوبة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لإنقاذ عملية السلام الليبرية المضطلع بها لمؤازرة الشعب ليبريا المنكوب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل غانا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على منحي هذه الفرصة للإعراب عن ارتياح وفدي للطريقة التي توجهون بها أعمال المجلس منذ بداية هذا الشهر. ونتطلع الى قيادتكم القديرة المتواصلة في الأيام المتبقية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الواضح للغاية بشأن الحالة في ليبريا.

إن زمبابوي، كبلد تابع التطورات في ليبريا بقلق واهتمام بالغ، شأنه شأن أمم العالم الأخرى، قد شاطرت التفاؤل الذي توفر لدينا جميعا في نهاية السنة الماضية وبداية هذه السنة. وللأسف، بل وللأسف العميق إننا، عندما نجتمع اليوم، نشهد تطورات خطيرة لا تؤدي الى تآكل جميع الإنجازات الماضية فحسب، وهي إنجازاتنا، بل تهدد أيضا عملية السلام الهشة في ليبريا. وتشير الدلائل الى أن زعماء الفصائل في ليبريا قد انقادوا، مرة أخرى، وراء المصالح الشخصية والفصائلية الضيقة على حساب هدفي الوحدة الوطنية والسلم القابلين للتحقيق.

إن الخطوات الجريئة التي اتخذها زعماء الفصائل بتوقيع اتفاق أبوجا، في نيجيريا، وبالتنفيذ المبكر لذلك الاتفاق تعطي دليلا كافيا لنا بأن السلم يمكن فعلا تحقيقه في ذلك البلد، وأن الشعب المحب للسلم في ذلك البلد لا يمكن أن ينتظر أكثر من ذلك. ولهذا نطالب جميع زعماء الفصائل بأن ينبذوا كل مسعى يائس لتمجيد الذات وأن يرتقوا الى مستوى التحديات وتوقعات شعب ليبريا والمجتمع الدولي برمته، وأن يكرسوا أنفسهم بالكامل للسعي من أجل السلم والوحدة الوطنية فقط. ويجب على القيادة في ليبريا أن تقلع عن خلق ثقافة من خيبة الأمل والضياع في بلدها، تلك الثقافة التي قد تجر شعبها إلى غير رجعة في حلقة من الكراهية والعنف والفوضى التي يقترفها ضد نفسه.

وتؤيد زمبابوي تأييدا تاما آلية إعادة ليبريا إلى اتفاق أبوجا، هذه الآلية التي اعتمدها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ في أكرا. وفي هذا الصدد، ندعو الفصائل الليبرية إلى التحرك بسرعة واستعادة وقف إطلاق النار؛ والانسحاب من مونروفيا وتيسير نشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا هناك دونما عائق وإزالة الأسلحة من مونروفيا وإعادة العاصمة إلى وضعها كملاذ آمن؛ وضمان حرية حركة المدنيين؛ وإعادة الأسلحة التي سلبت من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمركبات والمعدات المنهوبة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ وإعادة تنشيط لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار.

ولئن كنا ندرك تماما أن المسؤولية عن تحقيق السلام في ليبريا تقع في نهاية المطاف على عاتق شعب ليبريا نفسه، فإننا ندرك أيضا إدراكا عميقا الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في السعي من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. وإننا نثني ثناء خالصا على شعوب وحكومات غرب افريقيا، التي ضحت، ولفترة ست سنوات متطاولة حتى الآن بمواردها الشحيحة وبأنفسها لمساعدة جيرانها في ليبريا.

ومن المؤكد أنه ليس لدى المجتمع الدولي أية أسباب للادعاء بأنه بذل قصاراه أو استنفد كل الخيارات الممكنة بشأن ليبريا، لأن الوزع الهائل في المناطق المضطربة في مناطق أخرى من العالم، يشهد شهادة بليغة على قدرة ومقدرة المجتمع الدولي بأن يتصرف بشكل حاسم في خدمة السلم والأمن العالميين، وأن نهج الحد الأدنى الذي نهجته الأمم المتحدة إزاء ليبريا حتى الآن يبعث على القلق البالغ. ونحن نشعر بالدهشة إزاء اقتراحات مؤداها أن استمرار اشتراك بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا قد يكون مشروطا باستمرار تواجد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبريا.

ونود أن نؤكد من جديد على أنه عندما تضطلع المناطق او المنظمات الإقليمية بمبادرات سلام لوقف التهديدات الخطيرة للسلم والأمن فإنها بالضرورة ينبغي أن تحظى بالدعم النشط والشامل من جانب المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. ونرى أن هذا هو مضمون الفصل الثامن بأكمله. فبدلا من الاضطلاع بدور البديل عن الأمم المتحدة التي أنيط بها دور فريد، فإن هذه الجهود الإقليمية ينبغي النظر إليها ومعاملتها على أنها عوامل ميسرة في جهود الأمم المتحدة في السعي للاضطلاع بمسؤوليتها المكرسة في الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين. فالأمم المتحدة لم تستفد استفادة تامة من المعالم التاريخية في علمية السلام، مثل التوقيع على اتفاق أبوجا. وبالتأكيد فإن المرء يخلص إلى نتيجة مؤداها أن آلام ليبريا تزداد إلى حد ما بسبب إغفال المجتمع الدولي لها وقصوره عن أداء واجباته.

وإن الحالة السائدة في ليبريا الآن تتطلب من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أن يضاعف فعلا قوام قوته لكي ينتشر في جميع أنحاء البلاد، كما أشار ممثل غانا، ولمراقبة كل الحدود - الجوية والبرية والبحرية. ومن الواضح أن نطاق المشكلة الليبرية يتجاوز الأبعاد الوطنية والإقليمية. وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والسوقي الضروري لتيسير الوزع المناسب والفعال. ولذا فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يخف لانقاذ شعب ليبريا في ساعة ضيقه هذه.

وإننا نقدر الجهود المستمرة للأمين العام من خلال مبعوثه الخاص وممثله الخاص، وكذلك الجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. وإننا نحيي ونؤيد استخدامهما المستمر للمساعي الحميدة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بالتشاور الوثيق مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة وتسهيل استئناف عملية السلام.

وإننا نشعر بقلق بالغ لأن اندلاع الأعمال القتالية مؤخرا لم يعطل تدفق إمدادات الإغاثة إلى المدنيين فقط، بل عطل أيضا وإلى حد ما الجهود المتقدمة لاستعادة بعض مناطق البلاد اكتفاءها الذاتي. ولهذا فإننا نرحب بالخطة الاحتياطية ومدتها ثلاثة أشهر التي اعتمدتها السلطات الليبرية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كأساس لتوجيه نداء لدعم إيصال خدمات الإغاثة. وفي هذا الصدد نهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل أيضا تقديم المساعدة الإنسانية لشعب ليبريا، بما في ذلك للاجئين والمشردين في الداخل.

أخيرا، يؤيد وفدي بقوة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة الأشهر الثلاثة المقبلة على الأقل، كما أوصى بذلك الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتوجيه التهنئة إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وبطبيعة الحال، على الطريقة الماهرة جدا التي أدرتم بها أعمال المجلس لهذا الشهر.

ونتوجه بالشكر للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره الواضح الذي قدمه إلى المجلس، والوارد في الوثيقة S/1996/362، والمؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦، عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ويتضح من هذا التقرير أن اندلاع الأعمال القتالية الوحشية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في مونروفيا لم يتسبب إلا في تقويض سلطة الحكومة وانهيار النظام

السياسي والمدني في ليبريا. وأن تصاعد الأعمال العدائية، والقتل، وأخذ الرهائن، وسرق ونهب ممتلكات الأمم المتحدة وممتلكات أخرى أعطت دليلا واضحا على انتشار حالة من الفوضى وانعدام القانون في ليبريا على نحو لم يسبق له مثيل.

وكأن هذه الفوضى وهذا الخروج على القانون غير كافين فأضيف اليهما وصول القتال بين الفصائل في ليبريا الى طريق مسدود. وأدت هذه الحالة بدورها الى درجة لا تطاق من الاستقطاب في ذلك البلد الذي مزقته الحرب، فزادت من آلام الأبرياء في ليبريا. فمنذ أن بدأت الحرب الأهلية في ليبريا حتى الآن قتل عشرات الألوف من المدنيين الأبرياء بلا ضرورة. ولا يزال يموت المزيد من الناس مع استبداد الفوضى والاضطراب في البلد. وهذه حالة لا يجوز أن يسمح لها بالاستمرار، ويجب أن تتوقف أعمال القتل. فمن حق الليبريين، كغيرهم من شعوب العالم، أن يتمتعوا بالسلام والأمن. ويجب على كافة من يعنيهم الأمر - قادة الفصائل والقادة الإقليميون والمجتمع الدولي - أن يضفروا جهودهم معا لضمان عودة ليبريا الى السلام والاستقرار.

ولم يقتصر أثر الصراع الأهلي في ليبريا على شعب ذلك البلد، بل كانت له آثار خطيرة بالنسبة للسلم والهدوء في المنطقة دون الإقليمية كلها. وقد تبدى الأثر الجانبي للصراع في هروب اللاجئين والنازحين الى الدول المجاورة. وهذا يعني أن أثر الأزمة الليبرية على جيران ليبريا كأثرها على الليبريين أنفسهم. فلا تزال اقتصادات جيران ليبريا تعاني من إجهاد كبير. وما دام لا يوجد ما يشير إلى انتهاء الأزمة فستستمر معاناة البلدان المجاورة. ولذلك فإن السلام والأمن في ليبريا جزء لا يتجزأ من السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

كل هذه العوامل تجعل من الضروري عودة ليبريا الى الحالة الطبيعية بعد سنين من القتال بين الفصائل. وعلى كاهل الفصائل الليبرية تقع، أولا، مسؤولية تحرير أنفسهم من سجن القتال الذي جعلوا أنفسهم أسرى له، واعتناق عملية السلام وفقا لاتفاق أبوجا. لقد حان الوقت الذي يجب فيه على جميع قادة الفصائل أن يتجاوزوا ماضيهم الأليم. فالحالة الآن تتطلب التزام جميع الفصائل المعنية بالترفع عن المصالح الأنانية والعمل على حل منازعاتها بالوسائل السلمية. وهذا هو في الواقع ما ينص عليه اتفاق أبوجا، الذي يحدد الترتيبات والعمليات الانتقالية. واتفاق أبوجا هو حجر الزاوية في خطة البقاء الوطني لليبريا. والمفتاح للحل السلمي لمشاكل ليبريا يكمن في العودة الى اتفاقات أبوجا.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي كل التأييد نتيجة اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الذي اعتمدوا فيه الآلية المتعلقة بإعادة ليبريا الى اتفاق أبوجا. فقد أعاد الوزراء تأكيدهم للاتفاق بوصفه الأساس الوحيد للسلام في ليبريا واتفقوا على عدد من الشروط التي يجب أن تفي بها الفصائل الليبرية.

لقد حان الوقت الذي يجب فيه على جميع الفصائل الليبرية أن تتحدى نفسها بالوفاء بالشروط التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والالتزام بأحكام اتفاق أبوجا. ومن المرجح أن تنفض الجماعة الاقتصادية وفريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة يديها من ليبريا، ما لم يتحقق تقدم نحو الوفاء بأحكام اتفاق أبوجا. وتخلي هذه الهيئات عن ليبريا من شأنه أن يتركها تغرق في حالة من الفوضى والبلبلة لا حدود لها، ولذلك يجب تجنب حدوثه بأي ثمن. إنه لمن مصلحة جميع الفصائل العسكرية وجميع الليبريين العمل على استمرار وجود فريق الرصد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للمساعدة في عملية انتقال ليبريا من حالة الصراع الداخلي الى حالة السلام والأمن الداخليين.

ومن الملائم، في هذا الصدد، مطالبة قادة الفصائل بتهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن الشعب الليبري من اختيار قادته عن طريق انتخابات حرة وعادلة.

إن وفدي يرحب بمبادرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بإنشاء فريق الاتصال الدولي بشأن ليبريا، الذي عقد اجتماعه الأول له في الشهر الماضي في جنيف، والثاني يوم الجمعة الماضي. فهذه المبادرة، إذ جمعت بين الحكومات المانحة الرئيسية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والوكالات الدولية المعنية

بليبريا، أثبت صدق العزم من جانب المجتمع الدولي على إحلال السلام والهدوء في ليبريا. بيد أن هذه المبادرات، بما تنطوي عليه من حسن القصد، لن تأتي بالسلام الى ليبريا ما لم تتضافر قوى الليبريين أنفسهم للعودة بالبلد إلى حالة السلم والهدوء وما لم يقروا عزمهم على التصدي بصورة جدية لثلاث قضايا هامة جدا للسلام في ليبريا. وهذه القضايا هي استعادة الأمن في مونروفيا، وتعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والعودة الى عملية أبوجا للسلام.

وبالنسبة للوقت الراهن، فإن وفدي يؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ثلاثة شهور أخرى، أي حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسَيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الحاضرين على ما أبدوه من حسن انتباه خلال هذه الجلسة الطويلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.